الاقتصاد في الأردن

إلى أين؟

الاقتصاد في الأردن

إلى أين؟

كتيّب أصدره المكتب الثقافي

لحزب التحرير / ولاية الأردن

١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي
فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾

محتويات الكتيّب

محتويات الكتيّب ٥
المقدمة..... ٦
حرية التجارة ١٢
مناطق التجارة الحرة العامّة والخاصة..... ٢٠
شركة تطوير العقبة..... ٣١
مشاريع الخصخصة..... ٣٤
المدن الصناعية المؤهلة..... ٣٩
تخفيض ضريبة المبيعات على الخدمات السياحية ٤٢
الشراكة الأوروبية المتوسطية مع الأردن..... ٤٥
مشكلة المياه في الأردن..... ٥٢
برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي..... ٦١
صندوق النقد الدولي..... ٦٥
أ – نُبْذَةٌ عن البنك وصندوق النقد الدوليين: ٦٥
ب – صندوق النقد الدولي والأردن: ٧٤
خاتمة ٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

عندما أعلن رئيس الوزراء الأردني السابق عبد الرؤوف الروابدة في مجلس النواب يوم ١٩٩٩/٦/١٣م خلال مناقشة المجلس قانوني الضريبة العامة والإضافية قائلاً: (إن الاقتصاد الأردني الآن في غرفة الإنعاش) كان يعني ما يقول. إذ هذه ليست زلة لسان يجب الرجوع عنها أو المحاسبة عليها. بل هذا التصريح هو وصف لواقع كان يعيشه الأردن وتعيشه الهيئة التنفيذية المسؤولة عن علاجه.

إنَّ المريض عندما يدخل غرفة الإنعاش يكون في حالة الميؤوس منه، ولذلك يُلجأ به إلى غرفة الإنعاش كمحاولة أخيرة لإنقاذه أو العودة به إلى حالة المرض العادي.

إنَّ الوزارات المتعاقبة في الأردن إنما تتوارث اقتصاداً سقيماً يترنح. وكم من ندوات ومحاضرات تعقد، تجري فيها دراسة واقع

الاقتصاد الأردني، ولكن دون جدوى. فالروتين السنوي عند إصدار مشروع قانون الموازنة العامة للدولة هو لم يتغير: العجز في الميزانية كذا...، المديونية كذا...، خدمة وجدولة المديونية كذا...، نسبة البطالة والفقر كذا...، الميزان التجاري كذا... ثم سرد المنح والقروض والمساعدات الخارجية.

وتُبيِّن نتائجُ الدراسات والمتابعات الأسبابَ التي أوصلت إلى هذه الحالة من السقم ومن التردي للاقتصاد الأردني حتى أدخل إلى غرفة الإنعاش... ولن يخرج منها.

إنَّ أساس الداء وأسباب المرض الاقتصادي يبتدئ من تطبيق السياسة الاقتصادية المفروضة على الأردن من خارج الأردن، والمتمثلة في اقتصاد حرية السوق والانفتاح الكلي على العالم الرأسمالي، أخذاً بنظام البنوك التي تقوم معاملاتها على الربا المحرم، ثم نظام الأسواق المالية الوهمية (البورصات) وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية، ودخول السلع والخدمات الأجنبية، ثم الارتباط بصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، ثم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوروبية

المتوسطية، وأخيراً توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرّة مع أمريكا وإقامة مدن صناعية مؤهلة، ومناطق تجارية خاصة. ناهيك عن القيود التي تكبل هذا الاقتصاد، وهي الارتباط بنوادي الدول الدائنة: نادي باريس الدولي ونادي لندن الدولي، ثم القيام بتوسلات ووساطات لجدولة هذه الديون المتراكمة بفوائدها الربوية المحرمة. وبالتالي يُسلِّم النظام في الأردن قيادته للوسيط الذي أسند إليه تولي شؤون هذه الديون نيابةً عن الدول الدائنة حتى يكون شفيعاً للأردن، بإعطائه شهادة حسن سلوك للموافقة على جدولة ديونه.

والجدولة في حدِّ ذاتها هي: اتفاقات جديدة لقروض جديدة بفوائد مرهِقة. فتتراكم الفوائد، وتتزايد الديون، ولا تنقص، مهما جرى من تسديد للأقساط المستحقة. كل ذلك على كاهل الميزانية العامة. وفي المحصلة النهائية تكون هذه الديون بفوائدها امتصاصاً لدماء الفقراء ونهباً لثروات البلد.

فالأردن يدفع سنوياً (٨٠٠) مليون دولار فوائد ربوية، وتبقى الديون كما هي، ويظل العجز مستمراً. بل إن المديونية

تزداد لمحاولة سداد العجز في الموازنة، وهكذا دواليك.

فقد ورد في النشرة الشهرية الصادرة عن وزارة المالية لشهر أيار سنة ٢٠٠٢م: (إنَّ مجموع صافي الدين الداخلي والخارجي في نهاية شهر نيسان ٢٠٠٢م هو (٦٢٠٤) ملايين دينار أو ما نسبته ٩١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٢م).

وفي ٢٠٠٢/٩/١م نشرت جريدة "العرب اليوم": (إنَّ مجموع صافي الدين الخارجي والداخلي في نهاية تموز لعام ٢٠٠٢م يعادل ما نسبته ٩٩,١% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٠٢م). بينما أعلن رئيس الوزراء أبو الراغب، في اليوم التالي: ٢٠٠٢/٩/٢م، في لقائه مع الصحفيين. عن تراجع رصيد الدين العام الخارجي منسوباً إلى الناتج الإجمالي، دون أن يتعرض لصافي مجموع المديونية، فأين الأمانة في الرعاية؟!

وهكذا المديونية تزداد، والأزمة الاقتصادية تتفاقم، والحكام يلهثون وراء المؤسسات الدولية يستجدون الحلول،... ويتساءل من لهم خبرة في الاقتصاد، ويتساءل معظم الناس:

كيف نعالج البطالة، وأسواقنا مفتوحة لصناعات ومنتجات الغرب، حيث تصاب صناعاتنا بالكساد، فتضطر البلد إلى إغلاق العديد من مصانعها وتصفية شركاتها؟! كيف نعالج الفقر، والضرائب والرسوم ترهق كاهل المستهلكين، والأسعار ترتفع نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الضرورية للعيش؟!

كيف نعالج الجوع، والبلد مشلول زراعياً، إذ لا توجد فيه سياسة زراعية للدولة؟! بل إنَّ الدولة تلاحق مزارعي الأغوار المطالبين بتسديد مائة مليون دينار لمؤسسة الإقراض الزراعي... فهذه السياسة ليست كما يقال: (كفافٌ لا عليَّ ولا ليا)، وإنما عليَّ وعلى أرضي وعلى عائلتي وأولادي.

كيف نعالج المديونية؟ ولماذا الديون ثم الديون نتيجة القروض؟ ولماذا المنح والمساعدات؟ فالوكالة الأمريكية للإنماء الدولي تتولى كثيراً من المشاريع في الأردن مثل: معالجة المياه العادمة في الخربة السمراء، وتجديد شبكة المياه في عمان، ثم تبني مشروع تمديد شبكة الغاز في عمان وباقي المدن الأخرى. والمساعدات الاقتصادية والغذائية: (٢٠٠) ألف طن من القمح

بقيمة (٢٦) مليون دولار تقدمها الولايات المتحدة للأردن، وفي العام الماضي ٢٠٠١م كذلك نفس الكمية. ومن المتوقع أن تزيد المساعدات للأردن في العام الحالي عن (٣٥٠) مليون دولار. ونشير إلى أن الولايات المتحدة قدمت للأردن وعلى مدى العقد الماضي مساعدات متنوعة قدرها (٣,٤) مليار دولار.

هذه السياسة الاقتصادية التي يسير عليها الأردن والتي تُفرض عليه من الخارج فرضاً، تتألف من حلقات متشابكة لا تقل إحداها خطراً عن الأخرى. كما يوجد بينها تنسيق وارتباط وثيق لإحكام الطوق على الأردن... وكلها تصب في قناة واحدة، وهي تفريغ الأردن من محتواه السياسي، وذلك بإنزال الشلل في كل قطاعاته الاقتصادية وفتحه على مصراعيه ليصبح نهباً للناهبين، ومطمعاً للطامعين.

حرية التجارة

إنَّ معنى حرية التجارة – بلغة مراكز الرأسمالية المتقدمة وخاصة الأمريكية – هي: تمكين تلك المراكز من النفاذ إلى أسواق العالم وفتحها عنوة، وحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات بغض النظر عن فتح أسواق تلك المراكز أمام سلع البلدان النامية. وقد مكّنت جولة أورغواي تلك المراكز من النفاذ إلى الاستثمارات العالمية عبر إزالة الحواجز الجمركية وحقوق الملكية الفكرية.

ومع أنَّ الدول المتقدمة صناعياً تقوم بمطالبة الدول النامية بفتح أسواقها أمام الصادرات الأجنبية، إلا أنَّها لا تطبق عليها سياسة المعاملة بالمثل. فهي تطبق سياسة الحماية لمنتجاتها الوطنية بتقديم الدعم اللازم لسلعها، ومثاله: الاتحاد الأوروبي ودعمه لمنتجاته الزراعية، والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها أمريكا لحماية صناعة الفولاذ وإنتاجه برفع نسبة الجمارك على المستوردات الفولاذية إلى ٣٠%.

تقوم الدول المتقدمة بذلك من منطلق امتلاكها لمصادر القرار السياسي. أما الدول النامية ومنها الأردن فإنها تسير على سياسة التبعية، كما أنها لا تملك إمكانيات التحدي الإنتاجي والصناعي لخوض أسواق الدول المتقدمة ومنافسة إنتاجها وخدماتها المتطورة.

فهذه اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي نصت عليها منظمة التجارة العالمية، كما نصّت عليها اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا، إنما جاءت لصالح الدول المتقدمة، لأنها صاحبة البراءة والاختراعات. فمثلا كانت الدول النامية هامشية في مناقشة موضوع الملكية الفكرية في المؤتمر الذي عقدته منظمة التجارة الدولية في الدوحة في شهر ١١/٢٠٠١م؛ حيث تركز الخلاف على صناعة الأدوية والوسائل الصحية لاعتبارات إنسانية (كما يقولون). وقد نالت الهند والبرازيل نصاً يتيح لهما إنتاج أدوية رخيصة خارج براءات الاختراع من أجل مكافحة الأمراض المستعصية في بلديهما كالإيدز وغيره. ولا تزال المطالبات بإعادة النظر في بنود الملكية الفكرية فيما يتعلق

بصناعة الأدوية وما يتبعها من أدوات صحية تتوالى.

إنَّ من نتائج العولمة إلغاء دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية، واستبدال ذلك بسياسة تنموية تُعطي الأولوية لآليات السوق، وتقليص التدخلات الحكومية، والإزالة السريعة لنظم الرقابة المركزية. ولذلك أقدم الأردن على سنِّ قوانين وتشريعات جديدة من شأنها تسهيل الطريق أمام الاستثمارات الخارجية وفتح باب قوانين الخصخصة للمشاريع الحكومية والعامة، وتحويلها إلى ملكيات فردية خاصة، يبرز فيها دور الشريك الإستراتيجي – وغالباً ما يكون أجنبياً –، ودور الاحتكارات العالمية الكبرى التي تكتسح أسواق الأردن وغير الأردن من الدول النامية. ويظهر هذا في العديد من المؤسسات والمشاريع ذات الملكية العامة التي تم تحويلها إلى مشاريع فردية وخاصة كمصانع الإسمنت والبوتاس، ومؤسسة الاتصالات، والملكية الأردنية، وغيرها الكثير، ومنطقة التجارة الخاصة في العقبة والمدن الصناعية المؤهلة.

إنَّ الاحتكارات الرأسمالية الكبرى ضاقت بها حدودها

الوطنية، فانطلقت إلى جميع أنحاء العالم. وإلا فكيف يكون لشركة ماكدونالدز الأمريكية (٢٩) ألف فرع في العالم، ولمطاعم برجر كنج (١١٢٠) مطعماً في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، منها (٧٣) مطعماً في منطقة الخليج، وهي بصدد إنشاء (٣٠٠) مطعمٍ جديدٍ في هذه المناطق. وشركة الضيافة العالمية الرائدة تمتلك وتدير وتشرف على امتياز أكثر من (٣٢٦٠) فندقاً، وأكثر من (٥١٤) ألف غرفة ضيوف في نحو (١٠٠) دولة.

بعد ميلاد منظمة التجارة العالمية وانضمام أكثر من (١٤٠) دولة إليها، منها الأردن، أصبحت أمريكا تمسك بثلاثي صنع القرار فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمي، وهي: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وبذلك انتقل الكثير من مقومات السيادة الوطنية من سلطة الدولة إلى سلطة القرار (العولمي). إذ يجب أن تخضع قواعد السلوك التجاري، وكافة التشريعات الداخلية للدولة للتشريعات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، فيجب تغيير كل التشريعات

المخالفة لسلطة القرار (العولمي) أو جعلها تنسجم معها.

فقد أصبحت الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف تستند إلى إطار مؤسس عالمي أكثر فعالية من ذي قبل. حيث ستقوم منظمة التجارة العالمية بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وتنظيم المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتشغيل آلية أقوى وأسرع لفضِّ المنازعات وحسمِ الخلافات حول قضايا التجارة بين الدول الأعضاء. لا سيما وأنَّ هناك محكمة دولية تابعة لمنظمة التجارة العالمية تنظر في قضايا الخلاف. وكثيراً ما نظرت في قضايا تجارية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي.

وبتعبير آخر، ستشرف المنظمة على تسيير الاقتصاد العالمي القائم على العولمة الاقتصادية، حيث ستنفرد بمسؤولية إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس البنود التي تُقرُّ في الاتفاقيات، وستكون هذه الاتفاقيات خاضعة لميزان القوى في العلاقات الدولية.

وقد كان المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة والذي انعقد في الدوحة في تشرين الثاني سنة ٢٠٠١م بحضور (١٤٢) دولة

حلبةَ صراع بين مراكز الرأسمالية العالمية من أجل المحافظة على مصالحها التجارية واقتسام الأسواق بعيدا عمَّا له علاقة بمبادئ حرية التجارة. كما أنَّ الدول المتقدمة تمارس أشكالاً جديدة من الحماية في وجه صادرات (الجنوب)، وتستخدم المعايير الصحية، ومعايير العمل الأساسية، ومعايير حقوق الإنسان، ومعايير السلامة، والمعايير الفنية، لمقاومة الصادرات الآتية من الجنوب (ويعنون بها الدول النامية). كما أنَّ الدول المتقدمة تستخدم إجراءاتِ مكافحة الإغراق لمنع وصول سلع دول الجنوب إلى أسواقها.

أمّا الأردن، كدولة نامية، ولمعالجة هذا الإغراق، فقد قام بتخفيض الرسوم الجمركية على (٥٦٤) مدخل إنتاج للصناعة المحلية بنسب تتراوح بين ٢% إلى ٢٥%. وقال وزير المالية ميشيل مارتو لوكالة الأنباء الأردنية: (إنَّ هذا التخفيض يأتي تنفيذاً للرغبة الملكية باستكمال تنفيذ البرنامج الشمولي لإعفاء مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية واستمراراً لسياسة الحكومة في دعم القطاع الصناعي المحلي).

وخفضت الحكومة أيضا الرسم الموحد على (٢٨٩) بند تعريفة جمركية من نسبة ١٠% إلى ٥%، وعلى (١٩٦) بنداً من نسبة ٨% إلى ٥%، وعلى (٥٢) بنداً من نسبة ٧% إلى ٥%، وعلى (١٠) بنود من نسبة ٢٠% إلى ٥%، و(١٧) بنداً من نسبة ٣٠% إلى ٥%.

وبدأت الحكومة تنفيذ البرنامج الشمولي لإعفاء مدخلات الإنتاج في تموز ١٩٩٩ بشكل تدريجي بهدف الوصول إلى إعفاء جميع مدخلات إنتاج الصناعية الوطنية.

وقال مارتو: (إنَّه نتيجة لهذا البرنامج تمَّ إعفاء ٢٤% من (٢٢١٤) مدخلاً إنتاجياً بشكل كامل من الرسوم الجمركية كانت تخضع لنسبة رسم جمركي بواقع ٢٠% و٣٠%. كما خفض الرسم الجمركي إلى ١٠% أو أقل على ٧١% من هذه المدخلات... وأشار إلى أنَّ بعض المدخلات المحددة بالبرنامج الشمولي لم يتمَّ إعفاؤها لوجود مثيل لها في الصناعة المحلية ولكون بعضها ذا استخدام عام. وأوضح وزير المالية أن تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج يأتي إدراكا من الحكومة

للصعوبات التي تواجهها الصناعات الوطنية والمتمثلة في ارتفاع تكاليف بعض مدخلات الإنتاج، وسعياً لرفع كفاءة المنتجات المحلية، وزيادة قدرتها على المنافسة في السوقين المحلي والخارجي. وأكد أن الحكومة ستستمر بسياسة الإعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج تمشياً مع الرغبة الملكية ولدعم القطاع الصناعي المحلي).

ولا ننسى أنَّ ارتباط الأردن بمنظمة التجارة العالمية وتوقيعها لاتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا قد فتحا الباب على مصراعيه للسلع الأجنبية برسوم وجمارك رمزية أو إعفاء كامل.

فهل تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات إنتاج الصناعة المحلية، أو إعفاؤها من الرسوم، يؤهل الصناعات المحلية لمنافسة الصناعات الأجنبية المعفاة من الرسوم والضرائب؟!

مناطق التجارة الحرة العامّة والخاصة

قامت الحكومات في الأردن بخطوات متسارعة لتحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة، لوضعها على الخريطة الاستثمارية في العالم ثم تزيين صورتها أمام الراغبين بتشغيل أموالهم واستثمارها في مناطق لا زالت بكراً.

يقول رئيس منظمة العقبة الخاصة (عقل بلتاجي):

(لقد تم الانتهاء من التشريعات والأنظمة الخاصة بالعقبة، وكذلك حوسبة أنظمة الاستثمار، وإنجاز العديد من مذكرات التفاهم مع عدد من الوزارات والمديريات في المملكة، لتسهيل مهام وأعمال المنطقة الخاصة).

وقال بلتاجي: (إنه من المتوقع استقطاب (٦) مليارات دولار من الاستثمارات خلال العقدين القادمين، وخلق ما يقارب (٧٠٠٠٠) فرصة عمل. وقد تم فعلياً تسجيل (٧٥٠) مؤسسة وشركة في المنطقة الاقتصادية منذ تاريخ إعلانها وحتى الآن، بحيث تستثمر (٣٩%) منها في المنطقة لأول مرة. بينما

كانت (٦١%) منها تعمل قبل بدء أعمال المنطقة، وسجلت بهدف التمتع بالمزايا التي يمنحها قانون المنطقة، ورغبةً منها في توزيع أنشطتها واستثماراتها.

تتوزع أنشطة المؤسسات المسجلة بالشكل التالي:

(٨٠%) قطاع تجاري، (١٦%) قطاع خدمي وسياحي، و(٤%) قطاع صناعي. علماً بأن (١١%) من المؤسسات لها مشاركة كلية أو جزئية برأسمال أو شريك أجنبي، وأن (١٤%) من المؤسسات المسجلة هي مؤسسات منطقة خاصة...

وبَيَّنَ رئيسُ سلطة المنطقة الاقتصادية الخاصة: أنَّ خطط الاستثمار وتطوير المنطقة تسير وفق ثلاثة محاور: أولها: اختيار شريك استراتيجي (مطوِّر) قد يكون ائتلافاً لعدد من الشركات يساعد في عملية التطوير في المنطقة، وخلق الكتلة الحرجة في المشاريع الكبرى. والمحور الثاني: هو استحداث شركة تطوير للعقبة تسمح بعملية تجنيد رأس المال في المنطقة – وسيأتي الحديث عنها عند الحديث عن شركة (بكتل) –. والمحور الثالث: هو وضع شروط مرجعية للمشاريع وطرحها للعطاءات.

وأكد على أن هذه المحاور تسير بشكل متوازٍ، وفي حالة تعطل أو تأخر سير هذه المحاور، سيتابع المحور الأخير سيره من أجل تقدم المنطقة وتطويرها.

والجدير بالذكر أنَّ العديد من المشاريع الاستثمارية الكبرى قد بدأت بتنفيذ أعمالها فعلياً في المنطقة الخاصة مثل:

١) مشروع تطوير قرية سياحية ومنتجع متكامل باستثمار كلي يصل إلى (٤٥٠) مليون دولار خلال فترة سبع سنوات.

المرحلة الأولى: يصل استثمارها إلى (٢٠٠) مليون دولار، وتضم (١٥٠٠) غرفة فندقية، ومرسى عالمياً و(١٤٠) شقة و(١٠٥) محلات تجارية و(١٧) مطعماً. وسيبدأ البناء في نهاية العام الحالي ٢٠٠٢ بحيث تكون المرحلة الأولى جاهزة نهاية عام ٢٠٠٣. وضمن المرحلة الثانية أي بداية العام ٢٠٠٤م: ستتم إضافة (٥٠٠) غرفة فندقية، ومتنزه مائي، وملاعب جولف، ومرافق قرى سكنية متكاملة، إضافة إلى خصخصة مراكز الغوص، بحيث سيقوم المطوِّر المشغِّل للمركز باستثمار (٢) مليون دولار لإقامة مركز غوص عالمي مع فندق متخصص يضم

(٥٤) غرفة. وتحدثت الصحف عن نية الحكومة بالسماح في إنشاء (كازينو) للقمار.

٢) مشروع (كميرا) للأسمدة: وهو مشروع أردني – فنلندي باستثمار (١,٦) مليون دولار. بدأ إنشاء المشروع في آذار سنة٢٠٠٠، وسيبدأ الإنتاج خلال (١٦) شهراً.

٣) مركز العقبة بلازا للتسويق والترفيه باستثمار (٧) ملايين دولار، مع فندق يحوي (٥٠) غرفة، وذلك ضمن المرحلة الثانية.

٤) فندق العقبة الدولي: وهو فندق فئة (٥) نجوم، ويتوقع أن يكون إنتركونتيننتال، وهو فندق تقوم بتطويره مؤسسة الضمان الاجتماعي، ويحتوي على (٤٥٠) غرفة باستثمار (٣٥) مليون دولار. ويتوقع إنجاز المشروع خلال سنة ٢٠٠٣. هذا بالإضافة إلى مركز تجاري بمساحة (٣٦٥) ألف متر مربع باستثمار (١٤) مليون دولار.

٥) مدينة العقبة الصناعية بمساحة (٢٠٠٠) دونم: ويتم تمويل البنية التحتية المساندة وجزء من البنية التحتية من قبل

الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي بمبلغ (١٥) مليون دولار. وسيصل استثمار المرحلة الأولى (٥٠٠) دونم بكلفة (٣) ملايين دولار. وستفتح المدينة أبوابها في نهاية صيف عام ٢٠٠٢م للاستثمارات الصناعية الخفيفة والتي يتوقع أن تستقطب ضمن المرحلة الأولى استثمارات صناعية تزيد عن (٦٠) مليون دولار، وفندق (٥) نجوم (ماريوت) على الشاطئ الشمالي يحوي (٣٠٠) غرفة و(١٦) شاليهاً، ومركز مؤتمرات، ومنتجعا صحيا باستثمار (٥٠) مليون دولار. ويتوقع أن ينجز المشروع في نهاية سنة ٢٠٠٤م.

وقد قامت السلطة بتنفيذ عدد من المشاريع التي تساهم في جذب الاستثمار ودعمه، مثل بناء طرق جديدة وتوسعة مدخل المدينة بكلفة (١٤) مليون دولار، وتحويل ميناء الحاويات بكلفة (٣) مليون دولار، والطريق الموازي للساحل الجنوبي بكلفة (٣٥) مليون دولار بتمويل من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، إضافة إلى توسعة محطة معالجة المياه العادمة، وتوسعة الشبكة بكلفة تقديرية (٣٥) مليون دولار بتمويل من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، إضافة لإعداد عدد من المواقع والأراضي كمناطق

تخزينية واستثمارية. وتسير العقبة بخطا ثابتة نحو الاستثمار العالمي، واستقطاب هذا الاستثمار ليكون دعامة جديدة ورئيسة من دعائم الاقتصاد الوطني.

وتكون المنطقة الحرة إما عامَّة مثل الموجودة في منطقة الضليل، أو خاصَّة كالموجودة في العقبة وبور سعيد، وهذه تتمتع بشخصية اعتبارية ولها هيئة تشرف على إدارة جميع العمليات والمشروعات المقامة فيها.

ورغبة في إغراء رأس المال الأجنبي على الاستثمار في المنطقة الحرة، توضع قوانين تتضمن إعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر في المنطقة الحرّة، وإعفاء العمليات التي تتم في المنطقة، من الرقابة على النقد. وفي الميناء الحرة تسود حرية التصدير والاستيراد.

ولا ننسى أنَّ عيوب هذا النظام كامنة في قيام صناعات تتمتع بميزة انخفاض نفقات الإنتاج عن مثيلتها في حالة الصناعات الوطنية. ومن ثَمَّ فإنَّها ستنافس الأخيرة في الأسواق الخارجية من ناحية الأسعار. وفضلا عن ذلك فإنَّ تراكم بعض

السلع والمنتجات في المنطقة يهدد الأسعار إذا مالت إلى الارتفاع.

وبما أنَّ هذه المناطق الحرة تم تقنين تعامل السكان المحليين فيها، فإنَّ عمليات التهريب منها ستتفاقم وتكثر فيها المشاكل والملاحقات والعقوبات. كما أنَّ السلع المهربة وهي كثيرة ستنافس السلع المعروضة في الأسواق العادية، فتؤدي إلى كسادها. وبالتالي فإنَّ المستفيد من هذه المناطق الخاصة هو المستثمر الأجنبي فقط. كما أنَّ الحكومة التي رفعت الرقابة وأزالت الجمارك عن هذه العمليات التجارية سوف لن تستفيد منها شيئا. فضرر هذه المناطق ومشاكلها واضحة وملموسة، وفائدتها معدومة. ومثالاً على ذلك فإنَّ منطقة بور سعيد الخاصة قد تسببت في مشاكل كبيرة واضطرابات إلى حدٍّ أصبحت الحكومة المصرية تفكر بإلغائها.

فالتشريعات التي تتعلق بتطوير منطقة العقبة الخاصة كثيرة، وهي في معظمها وضعت لصالح المستثمر الأجنبي (الاستراتيجي المطوِّر) لأنَّ الأموال المتحركة في الأردن محدودة ولا تشكل إلا

نسبة قليلة، فستظل تراوح مكانها، وفي إطارها فقط.

كما أنَّ مشاريع التنمية التي تنصبُّ البحوث عليها هي ما يمكن أن يكون له مجال في السوق الخارجي (التصدير)، ويبقى المستهلك والسلع الاستهلاكية المحلية لا تدخل في حسابات المشرعين الاقتصاديين، ما يجعل تحسين الدخل مقصوراً على المستثمرين الكبار، ولا سيما الأجانب منهم. مع أنَّ عمل النظام يجب أن يكون منصباً على رعاية مصالح الرعية جميعها لتوفير حاجاتها الأساسية بسهولة ويسر، على أن تشمل هذه الرعاية كلَّ أفراد الرعية فرداً فرداً. ولا يعتمد على الأرقام النسبية في ذلك. فكما أنَّ الدولة تلاحق الناس ليحصلوا على بطاقات الهوية الشخصية مثلاً، يجب عليها رعاية أحوالهم أسرةً أسرةً، وتفقدُها وتأمينُ ما يلزمها من حاجات. ثم بعد ذلك يُلتفت إلى الاهتمام بالفائض الذي يصلح لدخول الأسواق الخارجية للتجارة.

إنَّ هذه الرؤية غير متوفرة لدى القائمين على الأمور، وسوف نرى عوائق متعددة تقف حائلاً دون تحقيق ما يعلنون

عنه من خطط ومشاريع.

فبلدٌ كالأردن يعتمد على المساعدات الخارجية في كل شأن من شؤونه الحياتية، لا يفكر ولا يمكَّن من التفكير في الاندفاع الذاتي والاكتفاء الذاتي. كما أنَّ هناك قيوداً تكبله فتمنعه من الحركة، فيغرق في الديون وفي جدولة الديون، فتكون التبعية هي السمة الظاهرة عليه. ولا غرو إن رأينا بعثة صندوق النقد الدولي تأتي سنوياً لتضع للدولة برنامجاً للتصحيح الاقتصادي، ثم تعود لترى هل تمَّ التقيد بهذا البرنامج وتمَّ تنفيذه. كما أنَّ هناك مندوبين دائمين يمثلون الصندوق والبنك الدوليين لمتابعة سير الإنجازات الاقتصادية في الأردن.

فالمصلحة المتحققة من حملة التنمية الاقتصادية وبرنامج التصحيح الاقتصادي إنَّما هي للمستثمر الأجنبي (الشريك الاستراتيجي)، فأمواله مضمونة ومُؤمَّنة ومعفاة من الضرائب والجمارك، تدخل بلا عوائق وتخرج بأرباحها بكامل التسهيلات، دون أن تخضع لأيِّ مراقبة حكومية من قبل الأردن. بينما الحكومة الأردنية نفسها أقامت أجهزة وعينت موظفين لمراقبة

وملاحقة رعاياها من التجار والمستثمرين ودافعي الضرائب.

تقول وزارة المالية الأردنية: (إن ٤٤% من صافي عوائد التخاصية من شركات الإسمنت والاتصالات والملكية الأردنية وشركة الأسواق الحرة أنفقت في مشروعات تنموية وشراء ومبادلة ديون الأردن لفرنسا وبريطانيا وتسديد قروض الملكية الأردنية تجاه البنوك المحلية. وقد بلغ إجمالي عوائد تخاصيات الشركات الأربع المذكورة (٥٧٠,٥) مليون دينار. وتقول الأرقام الرسمية إن شراء ومبادلة الديون الفرنسية والبريطانية على الأردن وتسديد قروض الملكية الأردنية تجاه البنوك المحلية حصد أكثر من نصف المبالغ المنفقة من عوائد التخاصية (ما نسبته ٥٥%).

وإلحاقاً لموضوع منطقة العقبة الخاصة نقول: قام السفير الأمريكي (إدوارد غنيم) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٥م بزيارة لسلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، التقى خلالها رئيس هيئة مفوضية العقبة (عقل بلتاجي). واستمع إلى شرح مطوَّل عن أعمال المنطقة، وعبَّر عن إعجابه بالتطور الذي شهدته المنطقة الخاصَّة.

وأكدَّ السفير على استمرار الدعم الأمريكي للأردن في

مختلف القطاعات، ومساندته لمشروع العقبة الخاصة. وأنَّ بلاده تولي هذا المشروع اهتماماً كبيراً لما يعنيه للاقتصاد الأردني، وما يضمُّ من ميزات جاذبة لمستثمرين أمريكيين، مشيراً إلى أهمية دخول الأردن ضمن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وكون هذه الاتفاقيات تفتح المجال لدخول الاستثمارات للعقبة، ومشيراً إلى مساهمة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي في دعم سلطة العقبة الخاصَّة.

ويذكر أنَّ هناك (٤) شركات أمريكية برأسمال أجنبي بالكامل استثمرت في المنطقة و(٤) شركات أخرى باستثمار مشترك أمريكي – أردني، إضافة لمساهمة وكالة الإنماء الدولي الأمريكية بمبلغ (١٧) مليون دولار لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية و(٥) ملايين دولار هي قيمة الاتفاقية التي وقعتها المؤسسة مع شركة الكهرباء الوطنية لتزويد المدينة الصناعية في العقبة بالطاقة الكهربائية، إضافةً إلى تقديم منحة من تلك الوكالة بقيمة (٢٥) مليون دولار لتوسعة محطة التنقية في العقبة بمقدار (٢٤) ألف م٣ سيتم استخدام (١٢) ألف م٣ بنظام المعالجة الطبيعي لتكون صالحة لزراعة النخيل.

شركة تطوير العقبة

أعلن نائب رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المهندس (محمد بلقر) أن السلطة اختارت شركة (بكتل) العالمية لإنشاء شركة تحت مسمى (شركة تطوير العقبة). وبموجب الاتفاق ستتولى شركةٌ برنامجَ التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تتبناه الحكومة حالياً. ويعهد إلى شركة تطوير العقبة اجتذاب الاستثمارات على المستوى العالمي، وتنفيذ المشاريع التي تكون ذات مردود اقتصادي مناسب للمستثمرين، فيما تتأكد السلطة من الإجراءات، وأن ما تم استثماره من عقارات وموجودات وطنية قد استعمل على أفضل وجه وبما يمكن من تعميم الفائدة على المجتمع.

ومن المتوقع أن تُؤسس شركة تطوير العقبة بدايةً برأسمال تشارك فيه الأذرع الاستثمارية الحكومية، وفي مراحل لاحقة وبشكل تدريجي سيتم فتح هذه الشركة للاكتتاب العام وللشركات الاستثمارية العالمية. وينتظر أن تباشر الشركة (بكتل) فور توقيع الاتفاقية نشاطاتها في مجالات بلورة أفكار المشاريع ذات الأولوية وتسويقها وطرح عدد منها لمستثمرين بالتنسيق مع

السلطة، ومحاولة استخراج العروض من شركات الاستثمار والتمويل العالمية.

وهذا يعني انتقال منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى شركة بكتل الأمريكية تحت اسم (شركة تطوير العقبة)، وتصبح تحت هيمنة وإدارة وتنفيذ هذه الشركة. وبذلك لم يبقَ لما يُسمى (مفوضية سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة) إلا أن تكون حارساً لهذه الشركة (شركة تطوير العقبة) وتقدم لها التسهيلات بسنِّ القوانين اللازمة ووضع الإجراءات الإدارية التي تطلبها الشركة الجديدة. فتصبح هذه الشركة الأمريكية هي صاحبة الشأن في كل ما يتعلق بهذه المنطقة الخاصة وهي بمثابة الصمام لإدخال ما تريده من الشركات والاستثمارات في حقل العمل مع هذه المنطقة الخاصة.

ونذكر مع السياق أن شركة (أوجيه السعودية) قد وقَّعت مذكرة تفاهم مع (مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها) لتطوير منطقة العبدلي وسط عمان، والذي يشتمل على إنشاء جامعة أمريكية وقصر للمؤتمرات ومراكز تجارية وترفيهية، ومدينة للإنترنت. وقد أعرب الملك عبد الله الثاني عن دعمه الكامل للمشروع، وأشار إلى ضرورة استقطاب المستثمر النوعي

للمشروع لا سيما إنشاء شراكة مناسبة وفعلية مع جامعة أمريكية متميزة، والتركيز على التخصصات التي يطلبها سوق العمل في الأردن والمنطقة.

كما قدم ممثلو الشركة إيجازاً حول تصوراتهم لتطوير موقع خاص في العقبة لإقامة فروع للجامعة الأمريكية يكون امتداداً لها في عمان، والتي ستقام بعض كلياتها في العبدلي. وكانت المرحلة الأولى لأعمال إخلاء المباني الواقعة ضمن مشروع تطوير منطقة العبدلي قد بدأت في منتصف شهر شباط ٢٠٠٢م. فيما بدأت أعمال الهدم والإزالة في منتصف شهر آذار وتضمنت هدم (٥٢) مبنى على مساحة (٢٣٠) دونماً. وكذلك بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من أعمال الهدم اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/٦/٤م.

وفي آخر تصريح لرئيس مفوضية العقبة الاقتصادية الخاصة عقل بلتاجي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧م: (إنَّ عدد الشركات المسجلة في المنطقة الخاصة قد بلغ (٨٧٩) شركة برؤوس أموال بلغت (١,٧٢) مليار دينار. وإنَّ الشركات المسجلة برأس مال أجنبي بلغ (٤٣٢) مليون دينار).

مشاريع الخصخصة

إنَّ التخاصية تعني نقل ملكية مؤسسات متعددة من ملكية الدولة – ومعظمها ملكية عامة – إلى ملكية فردية خاصة كأفراد وشركات. وهذا يعني أنَّ مدخلات ميزانية الدولة ستنخفض إلى حدٍّ كبير. فواقع الخصخصة هو تخفيض لمدخلات الدولة، ونقل هذه المدخلات إلى مستثمرين معظمهم من الأجانب.

يقول رئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية (عادل القضاة): إنَّ من بين المشروعات المرشحة للتخاصية في المملكة بعض نشاطات الموانئ وتشمل ميناء الحاويات، وعمليات الميناء كالمناولة والتحميل والتخزين، والميناء الصناعي. وأنَّه يجري حالياً تقييم أسهم (٦) شركات من قِبل اللجنة تمهيداً لبيع حصص الحكومة فيها أو جزءٍ من هذه الحصص التابعة لمحفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار. وهذه الشركات هي فنادق المطارات (فندق عالية)، وشركة تأجير وصيانة الآليات والمعدات، وشركةُ الخطوط

البحرية الوطنية، والشركةُ العامة للتعدين، وشركةُ الصيانة العامة، والشركةُ الأردنية للنقل السياحي (جت).

كما أنَّه قد تمَّ بيع أسهم الحكومة في (٤٤) شركة تساهم فيها وبنسب تتراوح ما بين أقل من ٥% إلى ما نسبته ١٠٠% من كامل الأسهم. حيث بلغت عوائدها حوالي (١٣٧) مليون دولار أمريكي.

وقد ورد في تقرير للبنك المركزي نشرته جريدة الدستور بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٢م: (إنَّ ٤٤% من عوائد الخصخصة أنفقتها الأردن على تمويل مشروعات إسكانية وتنموية وبنية تحتية ومبادلة الدين الحكومي الخارجي.

وأظهر تقرير البنك السنوي أنَّ عوائد التخاصيّة لشركات الاتصالات، والإسمنت، والملكية الأردنية، والأسواق الحرة قد بلغت حتى نهاية العام ٢٠٠١ (٥٧٠,٦) مليون دينار تعادل (٨٠٥) مليون دولار أمريكي. وقد أنفق منها (٢٤٩) مليون دينار لتمويل مشروعات الإسكان العسكري والمدني، وتطوير

جامعة الحسين في معان، ومبادلة الدين الخارجي، وتمويل بعض المشروعات التنموية والأخرى الخاصة بالبنية التحتية.

واستعرض التقرير عمليات الخصخصة المنجَزة التي تمت منذ بدأ الأردن هذه العملية عام ١٩٩٨م، والتي كانت أولاها بيع ٣٣% من أسهم شركة مصانع الإسمنت لشركة (لا فارج) الفرنسية بمبلغ (١٠٢) مليون دولار، و١% من الشركة لموظفيها، واشترت مؤسسة الضمان الاجتماعي مؤخراً (٨,٦) مليون سهم من أسهم الشركة. ثم تلتها خصخصة مؤسسة النقل العام في السنة ذاتها بعقد اتفاقيات مع ثلاثة مستثمرين محليين من القطاع الخاص لتشغيل أربع وحدات من خطوط النقل ضمن حدود أمانة عمّان لمدة عشر سنوات.

أمَّا منتجع حمامات ماعين فتمت عملية خصخصته في عام ١٩٩٩م بعقد اتفاقية تأجير واستثمار لمدة (٣٠) عاماً مع ائتلاف (أكور الفرنسي) ومستثمر محلي. وفي العام ذاته تمت خصخصة سلطة المياه من خلال عقد إدارة لمياه ومجاري عمان

مع شركة فرنسية. وبدأت خصخصة شركة الاتصالات عام ٢٠٠٠م حيث تم بيع ٤٠% من أسهم الشركة لائتلاف (تيليكوم) الفرنسية والبنك العربي بمبلغ (٥,٨) ملايين دولار، ثم بيع ٨% من أسهم الشركة لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وبيع ١% من الأسهم لصندوق ادخار موظفي الشركة. وتمَّ بيع شركة الأسواق الحرّة لشركة (الدّيسا) الإسبانية بمبلغ (٦٠,١) مليون دولار.

وفي عام ٢٠٠١م تمَّ بَيْعُ ٨٠% من أسهم شركة مركز تموين الطائرات لشركة (ألفا) البريطانية بـ(٢٠) مليون دولار. كما تمَّ بيعُ كاملِ أسهم الشركة الأردنية لتدريب الطيران والطيران التشبيهي لشركة (بوينغ) العالمية بمبلغ (١٨) مليون دولار. وكذلك بيعتْ أسهمُ الملكية الأردنية في شركة (سيتا) للاتصالات الخاصة بشركات الطيران بمبلغ (٧,٥) مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أنَّه خلال فترة ١٩٩٨ – ٢٠٠١م بيعت أسهم الحكومة في (٤٤) شركة من خلال محفظة المؤسسة

الأردنية للاستثمار وبنسب تراوحت بين ٥% إلى ١٠٠% من الأسهم وبقيمة إجمالية بلغت حوالي (١٣٧) مليون دولار.

وأفاد التقرير أنَّ عدداً من المشروعات هي على لائحة الخصخصة، بعضها في بدايته والبعض الآخر على وشك الانتهاء. وهي: شركة الطيران النشاط الرئيسي للملكية، وقطاع الكهرباء، والبريد، ومشروعات وزارة التموين سابقاً والتي تشمل المطحنة والصوامع والمستودعات العادية والمبردة، وشركات البوتاس العربية، ومناجم الفوسفات الأردنية، وخطوط نقل الغاز الأردنية، وسلطة الطيران المدني، ومستودعات إدارة الجمارك).

انتهى تقرير البنك المركزي الأردني... فماذا بقي لأهل الأردن من ثروات؟!

المدن الصناعية المؤهلة

يوجد في الأردن ثلاث مدن صناعية هي:

١. مدينة عبد الله الثاني في سحاب.

٢. مدينة الحسن الصناعية في الرمثا.

٣. مدينة الحسين بن عبد الله الثاني في الكرك.

ومجموع الشركات في هذه المدن الصناعية الثلاث (٤٦٢) شركة، وحجم الاستثمار فيها (١١٦٠) مليون دينار سنة ٢٠٠١م.

أمَّا حجم المبيعات في الاستثمارات القائمة في هذه المدن فهو (٦٢٣) مليون دينار. وحجم الصادرات منها إلى الخارج (٣٧٩) مليون دينار. وقد شكلت صادرات قطاع النسيج ما نسبته (٨٧%) من الصادرات عموماً.

أمَّا عدد الشركات في مدينة عبد الله بن الحسين الصناعية فهو (٣٨٥) شركة، وحجم استثمارها (٩١٩) مليون دينار.

وتضم المدينة عدداً من الشركات العربية والأردنية يصل (١١١) شركة. بينما يبلغ عدد الشركات في مدينة الحسن الصناعية (٧٤) شركة بحجم استثمار هو (٢٠١) مليون دينار، منها (٤٢) شركة أموالها محلية، و(٣٢) شركة رؤوس أموالها عربية وأجنبية.

يقول مدير عام مؤسسة المدن الصناعية (عامر المجالي):

(إنَّ أهم إنجازات المؤسسة عام ٢٠٠١م تمثلت في توقيع اتفاقية إنشاء مدينة العقبة الصناعية بمنحة من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي مقدارها (٢٢) مليون دولار أمريكي. وقامت مؤسسة المدن الصناعية هذه بالتعاون مع برنامج (أمير) التابع للوكالة الأمريكية المذكورة بعمل ما يسمى الموقع الإلكتروني لمواكبة التطورات التكنولوجية في حقل المعلومات.

عندما تمَّ الاتفاق مع أمريكا على إدخال منتجات المدن الصناعية المؤهلة إلى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم والجمارك كان هناك شرط أساسي أن يكون في هذه الصادرات نسبة من رأس المال (الإسرائيلي) لا تقل عن ٥%، ومن المعروف أن

(بالماخ زئيفي) – نجل رحبعام زئيفي وزير السياحة الذي اغتاله أعضاء في الجبهة الشعبية – وكان مدير مصنع النسيج في المدينة الصناعية، قد هرب وترك مصنعه ينهار دون دفع حقوق العمال البالغة (١٢٠) ألف دينار، وقد حاول تهريب جزء من آليات المصنع لكنها صودرت وهي محملة في الشاحنات.

فتأهيل هذه المدن الصناعية إنَّما جاء لوجود شراكة (إسرائيلية)، وإعفاء منتجاتها عند دخولها السوق الأمريكية إنَّما جاء نتيجة لهذه الشراكة.

أمَّا بالنسبة إلى شركة الأسواق الحرة في المطارات الأردنية:

فيقول (طالب أزمقنا) مدير عام شركة (الديسا) الإسبانية: إنَّ الشركة قامت بشراء الأسواق الحرة بمبلغ (٦٠) مليون دولار، وتم صرف (٥) ملايين دولار لعمليات التحسينات في الديكورات وصالات العرض، وبلغ عدد عمال الشركة الأردنيين (١٥٥) عاملاً وعاملة.

تخفيض ضريبة المبيعات على الخدمات السياحية

أوردت جريدة الدستور الأردنية الصادرة في ٢٠٠٢/٢/١٢م ما يلي:

(ارتفعت مديونية القطاع السياحي إلى (١٩٠) مليون دولار. وتقوم البنوك مانحة القروض باللجوء إلى القضاء إذا لم تسدد. وقد حصل تدنٍّ في مردودات المدخل السياحي جراء الأحداث التي حصلت في فلسطين وضربة ١١ أيلول ٢٠٠١م في أمريكا. وقد دفعت هذه الأزمة بعض المستثمرين في السياحة إلى الحصول على قروض من إحدى شركات التأمين الأجنبية بقيمة (١٨٥) مليون دولار، بضمان سندات تسجيل لأملاك وعقارات أردنية. وقد طالب رئيس جمعية وكلاء السياحة والسفر، بشارة صوالحة، الحكومةَ بأن تتدخل لوقف ضغوط البنوك وإمهال القطاع فترة كافية لتسديد قروضه المتراكمة. وتقوم بعض البنوك بإجراءات حجزٍ على منشآت سياحية أغلبها فندقية وتحديداً في مدينة البتراء. وهناك (٨٠) مكتب سياحة وسفر لم يتقدم حتى الآن بطلب ترخيص نتيجة للأزمة).

ولذلك وافق مجلس الوزراء على تجديد العمل ستة أشهر إضافية بالقرار رقم (٤٢٣٢) المتضمن الموافقة على تخفيض

الضريبة على خدمات الإقامة والمنامة في الفنادق والشقق المفروشة والنزل من ١٣% إلى ٣%، وكان من المفروض أن ينتهي العمل بهذا القرار في نهاية حزيران، فمدد لغاية ٢٠٠٢/١٢/١٣م.

إضافةً إلى ذلك تمَّت الموافقة على تمديد العمل حتى نهاية الفترة نفسها بالقرار رقم (٤٢٣٢) والمتضمن تخفيض رسوم الدخول إلى المتاحف والمواقع الأثرية في المملكة لغير الأردنيين بنسبة ٥٠% من الرسم المقرر، مع الإبقاء على حصَّة سلطة إقليم البتراء من حصيلة رسوم الدخول إلى موقع آثار البتراء بحيث لا تقل عن (٥٠%) من حصيلة الرسوم المخفضة أي ما يعادل نسبة ٢٥% من حصيلة الرسوم الأصلية. وجاء تمديد القرار في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لمساعدة قطاع السياحة المحلي، الذي تدهور بسبب الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وهجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة لموضوع الاستثمار في السياحة قال رئيس الوزراء علي أبو الراغب في لقائه مع الصحفيين في ٢٠٠٢/٩/٢م: (إنه منذ عامي ١٩٩٤م و١٩٩٥م دخلنا على السياحة في العقبة

والبحر الميت والأغوار، مؤكداً أن الاستثمار الذي تمّ في السنوات الأخيرة كبير جداً)، وأشار إلى (أن الكثير من المستثمرين حضروا إلى الأردن وحققوا مكتسبات كبيرة موضحاً أن بعض الاستثمارات تحتاج بعض الوقت لتحصيل عوائد...). وقال: (لقد بدأنا في الصناعة السياحية ولا بد من استكمال بنائها).

وعن انتقاد بعض الناس لفعاليات فنية محددة أُقيمت لتشجيع السياحة قال رئيس الوزراء أبو الراغب: (بأن هذا الأمر لا يجوز، فإما أن نكون دولة سياحية أو نغلق الباب، مشيراً إلى محدودية إمكاناتنا ومواردنا، وأنه لا بد من استغلال هذه الإمكانيات في الصناعة والسياحة...).

فرئيس الوزراء يريد من الأردنيين أن يفرطوا بدينهم وقِيمهم وكرامتهم من أجل أن تكون الأردن دولة سياحية، ويطلب أن لا يعارضوا إقامة المهرجانات الغنائية الراقصة، والنوادي الليلية الماجنة، التي من شأنها نشر العهر والفساد الأخلاقي. إنه يعتبر العهر والمجون والفسق إمكانيات وموارد لا بد من استغلالها... فلتكن الرعاية – يا دولة الرئيس – هكذا وإلا فلا!!

الشراكة الأوروبية المتوسطية مع الأردن

يرى الأردن أنَّه بتوقيعه لاتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية قد استكمل مجموعة الاتفاقيات الدولية التي سعى للانضمام إليها ليصبح عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي منسجماً مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد. فهذا الاندماج من الأردن، في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب منه تطوير الأنظمة والقوانين، لتنسجم مع المعايير الدولية من جهة، وتأهيل الصناعات الوطنية لتصبح قادرة على المنافسة من جهة أخرى.

وهذا يعني وضع الصناعات الأردنية أمام تحدٍ كبير لا قِبَلَ لها بمجاراته ولا الصمود في وجه سيله الجارف. حيث إنَّ الجزء الأكبر من الصناعات الأردنية يحتاج إلى إعادة تأهيل لرفع درجة منافستها، في حين إن الكثير من هذه الصناعات غير قادر على المنافسة إطلاقاً.

إنَّ مبدأ حرية التجارة يقضي على الأردن بدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى البلد معفاة من الجمارك والرسوم. وبهذا ستفقد خزينة الدولة حجماً كبيراً من مدخلات الميزانية القائمة حالياً على عجز مُزمِن. فبدل أن تقوم الدولة بمعالجة هذا العجز تأتي بعوامل جديدة من شأنها زيادةُ هذا العجز إلى حدِّ استعصائه على العلاج.

يقول بعض الخبراء الاقتصاديين إنه سيكون هناك العديد من المنافع أهمها التوافق مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ما يؤدي إلى انتعاش في الاقتصاد وانخفاض في نسبة البطالة، لذلك يجب علينا بذل المزيد من الجهد لاستغلال الميزات التي توفرها هذه الاتفاقيات.

وللردِّ على هؤلاء نقول: إنَّ دخول الاستثمارات إلى الأردن معفاةً من الضرائب والرسوم، ثم خروجها وأرباحها بضمانة وأمان، يعني ضرب السوق الأردني، وإفلاس التاجر الأردني. ونتيجة لذلك، فهناك مئات المشاريع والشركات والصناعات أعلنت إفلاسها وحلَّت نفسها.

يقول فيصل ناطور مدير مركز المدن لتطوير الأعمال: (إنَّ البنوك الأردنية ترفض التعامل مع أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة إلا بضمانات عالية ورهن، دون التطلع إلى مساعدتهم، بحجة حزمة القوانين والأنظمة التي يفرضها البنك المركزي.

ويقول: تؤكد الأرقام أن أكثر من (١٨٠) مشروعاً فشلت وانهارت خلال السنوات الأربع الماضية بسبب عدم التخطيط لها وعدم دعمها. وحين لجأنا إلى نقابة المهندسين لاستثمار صندوق التقاعد البالغ رصيده (٥٠) مليوناً، صنَّفوا هذه المشاريع بأنَّها خطرة. كما لجأنا إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي التي قالت إنَّ مثل هذه المشاريع تخالف سياساتها. فإلى مَن نلجأ إذن؟).

كما أكدت مصادر مطلعة في وزارة العمل أن عدد الشركات التي تقدمت بطلبات إعادة هيكلة عمالها، والشركات التي قامت بتصفية أعمالها وأغلقت أبوابها خلال عام ٢٠٠١م قد بلغت (٣٢٠) شركة ومؤسسة. وأوضحت تلك المصادر أنَّ عدد العمال الذين شملهم موضوع الهيكلة والإغلاق يتجاوز

خمسة آلاف عامل وعاملة.

كما أنَّ الأردن ليس لديه سياسة زراعية لينافس بها أسواق أوروبا وأمريكا. فالعجز التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي يزيد عن مليار و(٣٩) مليون دولار لصالح الاتحاد. والعجز التجاري بين الأردن وأمريكا يزيد عن (٣٠٠) مليون دولار لصالح أمريكا، والعجز في الميزانية يزيد ولا ينقص، والبطالة تزيد ولا تنقص. فماذا بعد ذلك؟

فلم يبقَ إلا المستهلك الأردني العادي الذي يُلاحق في رغيف خبزه وعَلَفِ ماشيته.

وتشير مصادر صناعية إلى أنَّ صادرات الأردن إلى دول الاتحاد بلغت سنة ٢٠٠١م حوالي (٦٠) مليون دولار. أمَّا مستوردات الأردن من دول الاتحاد فقد بلغت ملياراً واحداً و(٨٩,٣) مليون دولار لصالح الاتحاد. وتفصيل ذلك كما في الجدول التالي:

الدولة	الاستيراد (بالمليون دولار)	التصدير (بالمليون دولار)
ألمانيا	٣١٤,٨	١٦,٧
فرنسا	١٣٢	٦,٣٣
إيطاليا	١١٣,٢	٤,٨
بريطانيا	١٢٣	١٤,٨
هولندا	٤٧,٧	١,٢
بلجيكا	٣٠	٧٧٣ ألف دولار
إسبانيا	٥٩,٣	٥,٨
السويد	٥٦,٥	...
النمسا	١٣,٤	...
الدنمارك	١٧	...

وفي حفل أقامته سفارة الاتحاد الأوروبي بمناسبة توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠م حضره عدد من المسؤولين الأردنيين والمسؤولين الأوروبيين أكد فيه رئيس مكتب المفوضية الأوروبية أنَّ الاتفاقية تمثل عهداً جديداً في العلاقات بين الاتحاد والأردن. وأنَّ هذه الاتفاقية تهدف إلى إقامة شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية لتعزيز التفاهم بين شعوب المنطقة، بالإضافة إلى الالتزام بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وخلال هذا الحفل جرى لقاء بين جورج العبد رئيس دائرة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي مع رئيس الوزراء علي أبو الراغب، وحضر الاجتماع وزير المالية ميشيل مارتو ومحافظ البنك المركزي أمية طوقان.

حيث قال جورج العبد في هذا اللقاء: (لضرورة استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي هناك بعض التشوهات لا تزال قائمة مثل: سياسة الدعم، والعبء المالي المترتب على الخزينة جراء نظام التقاعد).

وقال رئيس الوزراء: (إن الحكومة تشعر بأهمية معالجة هذه الاختلالات تدريجياً بما لا يشكل عبئاً على كاهل المواطنين).

وقال جورج العبد: (إنَّ صندوق النقد الدولي يتابع هذه الإنجازات. ونعمل كشركاء مع رئيس الوزراء ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي للتفاهم على برنامج جديد سيؤمن إن شاء الله المزيد من الاستقرار المالي والاقتصادي والنمو في البلد).

وقال أبو الراغب: (ومن أبرز ملامح هذا البرنامج أن الإصلاحات مستمرة. فهناك قرار وطني للسير قدماً في الإصلاحات الاقتصادية والمالية في البلد لتهيئته ليكون منفتحاً على العالم الخارجي، وعلى الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية من الخارج).

يتبيّن من هذا اللقاء وما دار فيه من أحاديث أنَّ رئيس الوزراء ومعه وزير المالية يتآمران على الأردن وعلى اقتصاد الأردن. حيث اتفق الجميع على أنَّ هناك تشوهات لا بدَّ من إزالتها وهي الدعم للمواد الاستهلاكية الضرورية وموضوع رواتب التقاعد والتي هم بصدد تقليصها أو إلغائها بطريقة أو بأخرى. كما كان الاتفاق واضحاً على تهيئة الأردن ليصبح منفتحاً على الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية والسلع والبضائع والخدمات الأجنبية.

مشكلة المياه في الأردن

لم يكن في الأردن أية مشاكل تتعلق بالمياه، حتى تم توقيع اتفاقية وادي عربة بين الأردن واليهود بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٥م.

إنَّ معالجة الحكومة لمشكلة المياه في الأردن قبل توقيع الاتفاقية هذه، كان يظهر فيها الاستقلالية في القرار، ومراعاة للمصلحة العامة عند التنفيذ. فلم يكن هناك أية مشكلات حتى جرى توقيع الاتفاقية. وعندئذ تغيّر الحال، وتكشفت الأمور عن أن هناك كميات كبيرة من المياه يأخذها اليهود من آبار موجودة في وادي عربة.

عاش الأردنيون، فترة ما بعد توقيع اتفاقية وادي عربة وإلى اليوم، يعانون من مشكلات حادة في المياه، كان من أهمّ أسبابها هذه الاتفاقية.

ينصّ البند رقم (١) من المادة (٤) من الملحق رقم (٢)، التابع لاتفاقية وادي عربة، على ما يلي: (وبموجب معطيات هذه المعاهدة، فإنّ بعض الآبار التي حفرتها واستعملتها (إسرائيل) وكذلك أنظمتها المرافقة لها ستقع على الجانب الأردني

من الحدود. إن هذه الآبار وأنظمتها تخضع للسيادة الأردنية. وستستمر (إسرائيل) باستعمال هذه الآبار والأنظمة بالكميات والنوعية الموضحة في المرفق الذي سيتم إعداده إعداداً مشتركاً بحلول ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٩٤م. ويمتنع أيّ بلد من اتخاذ أو السماح باتخاذ أيّ إجراء من شأنه أن يؤثر بشكل ملحوظ في تقليل إنتاج هذه الآبار أو في نوعيتها).

هذه الفقرة، التي تحتها خطّ من اتفاقية وادي عربة بين الأردن واليهود، تعني أنه لا يسمح بحفر آبار ارتوازية جديدة في أي مكان مهما بعُد، وبخاصّة في حوض الديسي، لأنَّ في ذلك احتمال التأثير على إنتاج هذه الآبار المذكورة في نصّ الاتفاقية، مع أنَّ هذه الآبار في أراضي الأردن، التي ظلّ اليهود يحتلونها بعد توقيع "اتفاقية السلام!" بين الطرفين. هذه الاتفاقية التي قال عنها أبو الراغب، في لقائه مع الصحفيين بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢م: (إنّ هذه المعاهدة أصبحت جزءاً من حياتنا، ولنا فيها مصالح كثيرة)، فهل من مصالح الأردنيين أن لا يكون لهم سيادة على أرضهم ومياههم؟!

تقول جريدة (الاتجاه) الأردنية الأسبوعية ٢٠٠٢/١/٢٦م الصفحة الأولى تحت عنوان (البنك الدولي يشترط إغلاق الآبار

الخاصة لتقديم قروض زراعية): (أكدت مصادر مطلعة في وزارة المياه أن الإجراءات الأخيرة بإنذار كبار الشخصيات بإغلاق الآبار الارتوازية، جاء بناءً على طلب من البنك الدولي لوقف هذه الآبار الخاصة لغايات الري، على أن يتم تبني هذا الموقف رسمياً قبل إعطاء أي قروض من البنك الدولي).

والذي يدلنا على أنه تم تبني هذا الموقف رسمياً ما نشرته جريدة (الأردن) الأسبوعية ٢٠٠٢/٥/٢٧م عدد (٣٠٧) صفحة (٢):

"علمت (الأردن) أن وزارة المياه ستستخدم ثلاث طائرات هيلوكبتر تابعة للأمن العام والجيش للقيام بدوريات يومية في المناطق التي تقوم فيها حفارات بحفر آبار ارتوازية غير مرخصة. ويقوم بعض المسلحين بحماية تلك الحفارات على اعتبار أن أصحابها من المتنفذين سياسياً". وأعلن وزير المياه أن الوزارة ستقوم بمنع المزروعات الصيفية وتعويض المزارعين ببدل يتراوح بين (١٠٠٠ – ١٥٠٠) دينار مقابل زراعة القمح والشعير والزراعات البعلية، وذلك تخفيفاً لاستهلاك المياه من الزراعات التي تستنزف المخزون المائي.

وقال الوزير: (إنَّه تمَّ حتى الآن حجز (١٤) حفارة غير مرخصة، وطمر (٧) آبار. كما أنَّ حاجة الأردن لهذا العام هي (١٤٠) مليون متر مكعب لا يتوفر منها إلا (١٣٠) مليون متر مكعب، وأنَّ العجز البالغ (١٠) ملايين متر مكعب سيتم التفاوض مع (إسرائيل) كي يُستعاض عنه من المياه التي يضخونها من وادي عربة والبالغة فعلياً (٥٠) مليون متر مكعب بالرغم من أنَّ (الإسرائيليين) يعترفون بضخ (١٢) مليون متر مكعب فقط. فإذا توقف ضخ مياه وادي عربة إلى (إسرائيل) بناءً على اتفاقيات محددة فلن يكون في الأردن شحٌّ مياه هذا الصيف).

لقد أصدر وزير المياه والري قراراً بقطع المياه عن مزارعي الخضراوات في الأغوار اعتبارا من٢٠٠٢/٦/١م ثم صدر قرار آخر بتمديد الضخ إلى مدة أسبوعين من الشهر نفسه فقط.

وبهذا الصدد نورد ما نشرته جريدة الدستور ٢٠٠٢/٦/٦م في زاوية (الباب المفتوح) تحت عنوان: (مشكلة مياه الري في وادي الأردن) بتوقيع السيد (نادر ظهيرات) ونقتطف ملخصاً لما جاء في البيان: (إنَّ القرار جاء في وقت لا يزال فيه الإنتاج على أحسن أحواله نظراً للظروف الجوية المناسبة للزراعة هذا العام.

لقد جاء القرار بحجة توفير كمية من المياه كمخزون استراتيجي للسنة القادمة، – ومع أننا مع التوفير – إلا أنه لا يجوز أن يكون على حساب المزارع وقوت أبنائه وعلى حساب استهلاك المواطن الأردني وحياته اليومية. وإننا نتساءل ومن حق المزارعين أن يتساءلوا عن كمية المياه التي يحتاجونها لري مزروعاتهم من الخضار والإبقاء عليها حتى نهاية العام الحالي، الذي يستمر حتى نهاية هذا الشهر تقريباً. وهل استمرار ريّها طيلة هذه الفترة يؤثر على المخزون الاستراتيجي الذي نخطط له؟... إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب منا معرفة مخزون سد الملك طلال والذي يتم من خلاله ري المزروعات في منطقة الأغوار الوسطى وكريمة من الأغوار الشمالية، في حين تروى بقية المساحات في الشمال من سد وادي العرب وقناة الملك عبد الله وبعض المصادر الأخرى، كما يتطلب منا معرفة المساحات المعنية بهذا القرار وكمية المياه التي نحتاجها.

إنَّ مخزون سد الملك طلال حالياً يبلغ (٤٠) مليون متر مكعب تقريبا ومساحة الخضراوات التي كان من المقرر قطع المياه عنها والتي تروى من السد المذكور (٣٠) ألف دونم مزروعة بكافة أصناف الخضار كالبندورة والفلفل والخيار وغيرها، وقسم

من هذه المساحة زراعة مستمرة كالباذنجان إضافة إلى مساحة مماثلة من الأشجار. وإنَّ كمية المياه التي تتم إسالتها من السد يوميا تبلغ (٢٦٠) ألف متر مكعب لريّ جميع الأصناف السابقة، يخصص نصفها تقريبا لري الأشجار في حين تستهلك الخضار نصف الكمية السابقة. هذا في حين يدخل إلى مخزون السد يومياً من سيل الزرقاء (١١٠) آلاف متر مكعب. وهذا يعني أنَّ الكمية المطلوبة للخضراوات لا تتجاوز (١,٥) مليون متر مكعب، وهي كمية لن تؤثر على المخزون الاستراتيجي لسد الملك طلال في حال الإبقاء على ري الخضراوات حتى نهاية موسمها، مع علمنا بأنَّ إسالة المياه تتم ثلاثة أيام في الأسبوع، والأمر نفسه يندرج على مناطق الشمال حيث تقدر مساحة الخضار بـ(١٩) ألف دونم تحتاج تقريبا لنفس كمية المياه التي تحتاجها مناطق الوسط.

ولقد كان من الأهمية بمكان أن تكون سلطة وادي الأردن قد أعدت دراسة كاملة ومبكرة حول مساحة الخضراوات وحاجاتها للمياه والوقت الذي يمكن أن تستمر فيه إنتاجيتها بمشاركة المزارعين – والذين كانت سلطة وادي الأردن تخطط منذ زمن بعيد لإشراكهم في إدارة المياه – ووزارة الزراعة الممثلة

بمجلس إدارة سلطة وادي الأردن، حتى لا تفاجأ بأن مساحة الخضراوات والتي يبلغ معدل إنتاجها ما يزيد على (٥٠) ألف دونم معرضة للتلف في حال تنفيذ القرار. وهي خسارة كبيرة وقاسية ليس بمقدور المزارعين تحملها، خاصةً وأنها تأتي في وقت يعاني فيه المزارعون أوضاعاً بالغة الصعوبة).

يتبيّن مما مضى دور البنك الدولي ودور أمريكا بالذات، بالتدخل الفعلي في كل مقدرات الأردن، وتوجيه سياسته الاقتصادية على النحو الذي يضرّ ضرراً واضحاً بمصلحة المواطن الأردني، وبالتالي تنفيذ المخطط الذي يخدم مصالح المستثمر الأجنبي وبخاصة اليهود.

ففي حديث للدكتور حازم الناصر وزير المياه والري في الأردن قال:

(يُشار إلى أنَّ الحكومة الأمريكية قدمت تمويلاً لمشروعات المياه في الأردن منذ سنة ١٩٩٣م وحتى الآن بلغ حوالي (٤٢٠) مليون دولار).

والآن، فإن الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية هي التي تقوم بتجديد شبكة المياه في عمان. وبناءً على هذا فإن الأردن تعتمد

كلياً في مصالحها الحيوية على غيرها، وعلى المؤسسات الدولية التي توجهها أمريكا. حيث لا يدخل في حساب أمريكا مصلحة المواطن الأردني، حتى ولا مصلحة الأردن من حيث هي دولة.

وما دمنا بصدد الحديث عن مشكلة المياه وعن مشاكل المزارعين في الأردن، فجدير بنا أن نورد خبراً نشرته جريدة (الوحدة) الأردنية الأسبوعية بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩م صفحة (٥)، حيث تقول الجريدة:

(ألغت الحكومة كافة أشكال الدعم الذي كانت تمنحه لفروع الإنتاج، كما ألغت المعاملة التفضيلية للمنتجات المحلية.

وتبرر الحكومة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها بهذا الشأن بأنها تتمشى مع متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي أبرمتها قبل سنتين وحصلت بموجبها على مقعد فيها، ولكن التقارير التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول أشكال الدعم والحماية التي توفرها الدول المتقدمة لفروع إنتاجها تشير إلى أن الأردن قد أحرز مرتبة متقدمة على المجموعة الأوروبية وحتى على الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذه لمتطلبات تحرير التجارة.

وحسب الخبر فإن إجمالي الدعم للقطاع الزراعي في الدول الأعضاء في المنظمة بلغ العام الماضي ٢٠٠١م (٣١١) مليار دولار أي ما يعادل ٣١% من إجمالي عائدات الزراعة. بينما بلغ الدعم لهذا القطاع ولغيره من القطاعات الإنتاجية في الأردن صفراً. ولا يتوفر لدى المنظمة أية دلائل تعكس توجها رسمياً للعودة لنظام الحماية في الأردن حرصاً على مقعده في منظمة التجارة الدولية).

إنَّ مشكلة المياه في الأردن، هي واحدة من مشكلات اقتصادية كثيرة، يعاني منها المسلمون في الأردن وفي غير الأردن، وهذه المشكلات الاقتصادية هي في أصلها مشكلة سياسية نجمت عن هدم دولة الخلافة، ثمّ تمزيق بلاد المسلمين إلى دويلات متعددة هزيلة، وتنصيب حكام عليها لا يرعون مصالح أهلها، بل هم موظفون للمحافظة على نفوذ الدول الكبرى الكافرة وتنفيذ سياساتها في بلاد المسلمين.

برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

يقول الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط الأردني أثناء الاجتماع التنسيقي للدول والمؤسسات المانحة الذي عقد في عمان: (إنَّ المشاريع التنموية التي جاءت بها خطط التصحيح الاقتصادي سيما برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ينقصها التمويل الذي يؤمل بتوفيره من خلال مساعدات الدول الصديقة والهيئات الدولية التي تقدم للمملكة لترجمة تلك المشاريع إلى واقع تنعكس إيجابياته على كافة أبناء الوطن.

ولفت وزير التخطيط إلى ضرورة مساندة الدول والمؤسسات المانحة للأردن لتعزيز موقفه التفاوضي المقبل مع نادي باريس لإعادة هيكلة ديونه بشكل يسمح بزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية ويخفف من عبء خدمة الدين الخارجي.

وأشار إلى أنَّ الوزارات والمؤسسات العامة المعنية استكملت إعداد الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع ذات الأولوية ومن بينها مشروع التدريب الوطني، ومشاريع الإضافات الصفية لمدارس وزارة التربية والتعليم الخاصّ

في المناطق الفقيرة والعديد من مشاريع المياه والتعليم العالي والتدريب المهني والإنشاءات). وتقول (هالة لطوف) أمين عام وزارة التخطيط: (إنَّه سيتم إنشاء وتطوير حوالي (٤٠٠) مشروع إنتاجي ريادي في كافة المحافظات، وتقديم التمويل والتدريب والمعونة والاستشارة لأصحاب هذه المشاريع...

كما سيُستكمل إنشاء عشرين مركزاً مع نهاية تموز ٢٠٠٢م، وتمت الإحالة المبدئية لتنفيذ مشاريع تنمية التجمعات الريفية على ائتلاف مكون من مؤسسة وطنية، ومن المقرر أن يبدأ التنفيذ خلال الأشهر المقبلة.

وقد وعد ممثلو الدول والمؤسسات المانحة بدراسة المشاريع الواردة في برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تأمين التمويل اللازم لها من خلال مخاطبة حكوماتهم ومسئوليهم، وذلك في إطار مساندة الأردن لإنعاش اقتصاده وتحسين مستويات معيشة مواطنيه.

وكان قد جرى البحث مع الدكتور محمد الحلايقة حول الدعم الذي يقدمه الصندوق للأردن في مجال تنظيم الأسرة، خاصة وأنَّ الحكومة بصدد وضع خطة شاملة لتنظيم الأسرة

بهدف موازنة النمو السكاني مع الموارد المتاحة للأردن وتنشئة جيل سليم...).

ونحن نقول: يظهر من برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي أنَّ أبرز ما فيه – وهو المقصود فعلاً – هو محاولة إعادة تنظيم الأسرة، وذلك يقتضي أن تكون هناك موازنة بين الإنجاب، أي النمو السكاني، وبين الموارد الاقتصادية للأردن.

ولذلك بدأ يظهر الحثّ على تقليل الإنجاب، والتركيز على التعليم والصحة الإنجابية للتقليل من نسبة المواليد، وبكافة الوسائل، حتى تتم الموازنة المذكورة.

إنَّ هذا يعني الرجوع بالعمل لتطبيق نظرية (مالثوس) الذي يقول: (إن التكاثر السكاني يتم حسب متوالية هندسية في الوقت الذي يتم فيه النمو الاقتصادي بنسبة متوالية عددية). عندئذٍ يبقى الفرق شاسعاً بين الجانبين وتتأصل المشكلة، ولا حلّ لها إلا بتطبيق هذه النظرية التي عفا عليها الزمن. حيث إنَّ كثيراً من دراسات علماء الاقتصاد عند الغربيين أثبتت خطأ هذه النظرية. زد على ذلك أنَّ هذه الخطة في حدّ ذاتها مشبوهة إذ تجري ضمن مخطط غربي خبيث لإخراج الأسرة في الإسلام

عن وضعها السليم، والتقليلِ ما أمكن من تكاثر المسلمين.

وجاء في جريدة الدستور ٢٠٠٢/٥/٣٠م صفحة ٣١:

(فرغت مديرية الإعلام التنموي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون من إجراء دراسة مسحية هدفها التعرف على مستوى المعرفة والاحتياجات المعرفية والتدريبية لدى الإعلاميين والصحفيين الأردنيين تجاه القضايا السكانية والصحة الإنجابية. وذلك لمواجهة التحديات التي يواجهها الأردن في مجالات السكان والصحة الإنجابية وتأثيراتها على مسيرة التنمية. وتأتي هذه الدراسة في إطار نشاطات مشروع الإنتاج والاتصال السكاني الذي تنفذه مديرية الإعلام التنموي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان).

وبهذا الصدد نلفت أنظار المسلمين إلى الوعي على المقررات التي خرج بها مؤتمر (بكين) للمرأة سنة ١٩٩٦م، هذه المقررات التي التزمت الأردن بتنفيذها.

صندوق النقد الدولي

أ – نُبْذَةٌ عن البنك وصندوق النقد الدوليين:

في مؤتمر (بريتون وودز) سنة ١٩٤٤م تأسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أمَّا وظيفة البنك فكانت عِمارة الدول المتأثرة بالحرب وبناء اقتصادها، فكان عمله مقصورا على الإنشاء والتعمير وإقامة البُنيات التحتية. ووضعت أمريكا ما يسمى مشروع مارشال لهذا الغرض.

وأمَّا وظيفة صندوق النقد الدولي فكانت تثبيت أسعار الصرف، وربط ميزانيات الدول المشتركة في الصندوق بشروطه. فالتزمت أمريكا بتنفيذ اختصاصاته، وجعلت الدولار في مركز الصدارة أي أصبح هو أداة تقويم أسعار العملات وهو المرجع في صرفها وتحويلها. ونحّت الذهب جانبا، وأعطت صلاحياته للدولار مغطى بالذهب، وله وحده (أي الدولار) قابلية التحويل والصرف بالذهب بقيمة (٣٥,٥) دولار للأونصة الواحدة من الذهب.

وفي سنة ١٩٧١م انهار هذا النظام، وساد العالم أسعار الصرف العائمة. وكأنَّ الوظيفة التي وُجد الصندوق من أجلها قد انتهت، أي ألغتها أمريكا.

ولكنها أوجدت للصندوق وظيفة جديدة وهي إعادة تدوير الفوائض المالية. وبعد تلك الفترة بقليل حصلت أزمة ارتفاع أسعار البترول عالميا إلى أضعاف مضاعفة، وواكب ذلك في بداية الثمانينات انفجار أزمة الديون العالمية. فعهدت أمريكا للصندوق أن يقوم بهذه المهمة نيابة عن الدول الدائنة، فبدأ الصندوق بتطبيق سياسة (التصحيح الاقتصادي) في الدول التي تراكمت عليها الديون وعجزت حتى عن سداد فوائدها. واستمر الحال على ذلك، ثم فوجئ العالم بانهيار معظم النظم الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. فأُوكل للصندوق مهمة إضافية وهي مساعدة الدول الاشتراكية وتحويلها من النظام المركزي إلى نظام حرية السوق، وترويج أفكار العولمة في العالم.

أمَّا اتفاقية منظمة التجارة العالمية فهي الرافد الثالث لسياسة الدول الغنية والصناعية المتقدمة. وهي الإطار المتمم

لسياسة المؤسستين: الصندوق والبنك الدوليين. والانضمام إليها يعني التوقيع والالتزام بحرية التجارة، أي فتح الباب على مصراعيه، مثل إزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء الرسوم، والتأكيد على حقوق الملكية، وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين الخصخصة. وحقوق الملكية تعني استثمارات عقارية، وتمليكاً لعقارات ثابتة غير منقولة، جراء تحويل الديون إلى هذه الاستثمارات. وحقوق الملكية الفكرية تعني فرض القيود على الالتزام ببراءة الاختراع المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وما يتفرع عنها من تطوير تكنولوجي في مجالي الصناعة والاتصالات. وأمَّا الالتزام بقوانين الخصخصة فيعني فرض قوانين جديدة لتسهيل نقل الملكيات العامة والمؤسسات الحكومية وتحويلها إلى شركات واستثمارات خاصّة، تكون في معظمها لشركاء استراتيجيين، أي شركاء أجانب، يملكون القدرة المالية والتأثير الفعلي في السوق العالمية. فتكون المحصلة النهائية هي تجريد الدولة من موجوداتها. والتطوير التشريعي، الذي يطلبه الصندوق، يصب في قناة حماية الاستثمارات الأجنبية وضمان أرباحها، وفتح الأبواب لدخولها وخروجها وتنقلها بضمانات قانونية، وحماية تشريعية.

إنَّ مصدر البلاء وأسّ الشقاء، الذي تعيشه شعوب العالم الإسلامي، وبقية الدول التي تسمى العالم الثالث، إنما جاء من طبيعة التشريعات المفروضة عليها من الدول الغنية والقوية، التي جثمت على صدر هذه الشعوب أحقابا طويلة، وامتصت دماءها وخيرات بلادها.

فالتشريعات المالية والاقتصادية المنبثقة عن وجهة النظر الرأسمالية، والقائمون على تنفيذها من حكام بلاد المسلمين اليوم، هو الذي جلب هذا البلاء، من ذلٍّ وفقر وتمزيق وتبعية.

فجرْياً على عادة البلاد الرأسمالية وتقليدا لها، يوضع في تشريعات الدولة على رأس كل سنة مالية ما يسمى قانون الموازنة العامة، وينقسم إلى أبواب وفصول ومواد تبين كيفية بناء هيكلية هذه الموازنة، كما يبين كيفية تنفيذ هذه التشريعات على قطاعات وشرائح البنية السكانية هرماً وقاعدة: أي النفقات الحكومية، ونفقات الرعاية العامة.

لم نرَ في يوم من الأيام نسبة مساواة بين مدخلات الميزانية والنفقات المترتبة عليها. ففي كل عام عند تشريع قانون الموازنة

يظهر العجز في الموازنة، أي كل موازنة، مع الحرص والتأكيد على تلافي الأخطاء السابقة وسد العجز المدور من السنين السابقة. ولكن البلاء يستشري.

من المعروف بداهة أنَّ هذا العجز لا بد من تغطيته بقروض ومنح ومساعدات، إمَّا بسندات على ضمانة البنك المركزي وهذا نادر، أو بقروض أجنبية خارجية. ويكون لهذه الديون باب في الميزانية لسدادها على أقساط، كما تكون الأقساط خاضعة لجدولتها بفوائد ربوية. ويستمر العجز في الميزانية، فتستمر المديونية، وتتضاعف، وتتراكم، حتى تشكل العبء الأكبر على كاهل الميزانية. وتضطر الدولة إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي. فيبدأ العلاج بضغط النفقات وتقليصها إلى حدّ الكارثة، ثم يُصار إلى زيادة الضرائب والرسوم، وهكذا... فلا يرى المواطن العادي نفسه إلا وهو الضحية، فبدل أن يكون هو محور الرعاية والاهتمام، وبدل أن تتحرى الدولة عن ذوي الدخول المتدنية لزيادتها، يصبحون هم المستهدفين. فيزداد الفقر، وتستشري البطالة، ويصبح الماء مشكلة، والوقود مشكلة، والخبز

مشكلة. في حين يوجد – على سبيل المثال – في مدينة عمان وحدها أكثر من ستة آلاف مليونير، بالإضافة إلى وجود عدد من الملياردیرات. أمَّا القائمون على تسيير دفة الاقتصاد العالمي، فإنهم قد صنعوا مؤسسات دولية، ربطوا العالم بها، والتزمت الدول ببنود تأسيسها، ورضيت باختصاصاتها، وممارسة صلاحياتها عليها. وأمّا حكام العالم الثالث وبطانتهم من المنتفعين، فقد باركوا هذه المؤسسات، وكالوا جزيل المدح لها، لأنّها لم تنسهم من فتات ملياراتها.

ونستطرد قليلاً في الحديث عن هذه المؤسسات وهي: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وبعض نوادي المال. فهذه المؤسسات أصبحت أداة في يد أمريكا تتسلط بها على الدول الضعيفة وعلى شعوبها. وأصبح تدخل صندوق النقد الدولي عملاً سياسياً، وهو تدخل إذلال وقهر وتسلط. وأصبحت بنود منظمة التجارة العالمية مُلزِمة لفتح أبواب الدول النامية أمام تدفق رؤوس الأموال المستثمِرة، وفتح أسواقها – بمقتضى حرية التجارة – للسلع والخدمات

والتكنولوجيا المتطورة، التي لا تملك الدول النامية منافستها. والنتيجة هي الفقر المدقع للشعوب والقهر والإذلال لها، وتنعم فئة من الحكام المتسلطين مع بطانتهم بأموال لا تحصى لا يبذلون في تحصيلها أدنى جهد، وإنَّما توضع في حساباتهم في بنوك خارجية رصيداً لهم، دون أن تمرَّ على جداول ميزانية الدولة ودون أن تخضع لحساباتها وتدقيقها، وليكن بعد ذلك الطوفان.

كان من المفترض لصندوق النقد الدولي أن يعقد اجتماعه السنوي في ٢٠٠١/٩/٢٨م، لكن أحداث ٢٠٠١/٩/١١م ألغت هذا الاجتماع. إلا أنَّ الصندوق عاد وعقد هذا الاجتماع في (أوتاوا / كندا) في ٢٠٠١/١١/١٧م.

وكانت مباحثات مجلس إدارة الصندوق منصبة على كيفية مساعدة الصندوق في الحملة الصليبية التي تُشنُّ على تمويل المنظمات (الإرهابية)، في الوقت الذي لا علاقة لهذه الأمور باختصاص الصندوق، وليست هي من صلاحياته أصلاً.

ثم عاد الصندوق وتزعم حملة لجمع ملايين الدولارات لمنحها لباكستان (الجنرال مشرف) لمواقفه الداعمة للولايات

المتحدة في حرب أفغانستان. كما تريد أمريكا أن تستعمل الصندوق أداة ضغط على إندونيسيا، حتى لا تتحول بنوكها قنوات إلى من أسمتهم (المتطرفين الإسلاميين).

إنَّ صندوق النقد الدولي – كما قلنا – أداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجلّى ذلك في عقد التسعينات من القرن الفائت. فموقف الصندوق كان واضحاً في الأزمة المكسيكية من حيث الإسراع في معالجة الأزمة وتقديم ما يزيد عن (٤٠) مليار دولار لرد اعتبار الاقتصاد المكسيكي، وإعادة الثقة به، وضمان الديون التي كانت في معظمها لبنوك أمريكية. ومن الجدير بالذكر أن شركات النفط الأمريكية هي التي تستأثر بمعظم بترول المكسيك، وأن المكسيك سوق خاصة للمستثمر والمنتج الأمريكي.

وعندما حدثت أزمة جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٨م كانت معالجة الصندوق لأزمة إندونيسيا على النقيض تماما من علاجه لأزمة المكسيك. حيث كان من المتعذر سياسياً على إندونيسيا أن تلتزم بشروط الصندوق التي زادت عن مائة شرط

لمساعدتها في الأزمة المذكورة. وقد فُرضت هذه الشروط من قبل الولايات المتحدة، واستهدفت أغراضا سياسية مثل إعطاء تيمور الشرقية استقلالاً تاماً وفصلها عن إندونيسيا، وأغراضا اقتصادية أخرى مثل فتح الأسواق الإندونيسية أمام الصادرات الأمريكية.

وأمَّا أمريكا اللاتينية فإنَّ نفوذ الولايات المتحدة يحيط بها من كلّ نواحيها. فعندما حصلت أزمة الأرجنتين الاقتصادية – والتي ما زالت قائمة – تدخلت بعض زعامات القارة الجنوبية مطالبةً أمريكا بالتدخل لعلاج الأزمة حرصاً على نفوذها. فما كان من صندوق النقد إلا أن قام بمنح الأرجنتين في آب ٢٠٠١م مبلغ ثمانية مليارات دولار.

وأما أزمة تركيا الاقتصادية فهي أزمة مالية في إطار سياسي، تتعلق بقضية العراق التي تخطط أمريكا لضربه والإطاحة بصدام حسين لكونه ليس عميلاً لها، وبالتالي لا تُمَكِّنُ من التصرف بنفط العراق. وقد قدمت تركيا تسهيلات واسعة لاستعمال مطاراتها من قبل الطائرات الأمريكية مقابل حلّ أزمتها المالية.

يقول أحد أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة

والذي أشرف سنة ١٩٩٩م على دراسةٍ وَضَعَها المجلسُ حول إصلاح الصندوق: إنَّ الإدارة الأمريكية غير راغبة في الذهاب إلى الكونغرس للحصول على مخصصات تموّل بها سياستها الخارجية، ولذلك فإن هذه الإدارة تلجأ إلى استخدام أموال مؤسسات الصندوق.

واليوم تحتفظ الولايات المتحدة – ومن ورائها بعض دول الغرب – بأغلبية أوراق اللعبة: السوق والتجارة الدولية والمؤسسات المالية والمصرفية في يدها، ومن ثَمَّ فالدول الفقيرة النامية تسير ضمن توجيهاتها، والمرجعيات المالية والتجارية تابعة لها، هي التي وضعتْ قراراتها، وسنَّتْ أنظمتها، لضمان اقتصاديات السوق وحرية السوق، وذلك من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ب – صندوق النقد الدولي والأردن:

فأين مكانة الأردن وسط هذا الخضم الهائل؟ وما مدى ثباتها أمام هذه العواصف التي عصفت بالبرازيل وتركيا وروسيا والأرجنتين وأوقعتها في أزمات اقتصادية خانقة؟

تريد الأردن بالتشريعات التي سنّتها أن تنفتح على العالم. لماذا؟ وتريد الأردن أن تكون جزءاً من الاقتصاد العالمي. بماذا؟

ومن هو المستفيد من حُزَم التشريعات المالية والتجارية والاقتصادية والمائية المتسارعة؟ ومن هو المتحكم برسم السياسة الاقتصادية ورسم السياسة الزراعية في الأردن؟ هل تستطيع الأردن أن تقول لصندوق النقد الدولي: كفى لا تتدخلوا في شؤوننا الداخلية؟

يقوم صندوق النقد الدولي كل عام بمبادرة جديدة يقدم فيها للأردن لائحة تسمى (برنامج التصحيح الاقتصادي) وعلى الأردن أن يتقيد بها ويعمل على تنفيذها وذلك من أجل معالجة الموازنة العامة ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

بدأ صندوق النقد الدولي بتقديم هذه المبادرات أو هذه التدخلات في سير عمليات البرنامج الاقتصادي سواء ما كان يتعلق بالميزانية العامة من حيث الواردات والنفقات، أو فيما يتعلق بالميزان التجاري بالنسبة للصادرات والواردات، أو فيما يتعلق بالبنية التحتية للاقتصاد الأردني عموماً: البرامج الاستثمارية والمناطق التجارية الحرة أو المناطق الصناعية المؤهلة،

أو فيما يتعلق بالمنح والقروض والديون وجدولة الديون.

بدأ الصندوق بهذا التدخل السافر والتوجيه المتعمد منذ سنة ١٩٨٩م. وفي نهاية كل سنة مالية تأتي بعثة من قِبَل الصندوق لتقوم بدراسات وتحقيقات حول الوضع الاقتصادي العام في البلد. ومن المعلوم أنَّ صندوق النقد الدولي وبتنسيق مع لجنة من البنك الدولي، له كامل الصلاحيات في الإشراف المباشر على دقائق الميزانية إلى حدّ أنَّ له أن يتابع جداول الإنفاق وفواتير الصرف ومبالغ المدخلات سواء أكانت داخلية كالضرائب والرسوم والجمارك، أم خارجية كالمنح والمساعدات والقروض. كما يقوم بجولات تفقدية واستطلاعية على المنشآت والمرافق العامة، كالجولة التي قامت بها لجنة من الصندوق في أواخر نيسان عام ٢٠٠٢م على مستشفى البشير في عمان.

وتقوم هذه اللجنة – بعثة الصندوق – بمراجعة البرنامج التصحيحي السابق لترى هل قام الأردن بتنفيذه والالتزام بما اتفق عليه فيه أم لا. وعلى ضوء ذلك يقوم الصندوق بإعطاء شهادة حسن سلوك اقتصادية، يتقدم بها الأردن إلى نادي باريس الدولي، ليتم بموجب هذه الشهادة قبول جدولة الديون

السابقة، أو إعطاء قروض جديدة. وفي أوائل العام الحالي ٢٠٠٢م جاءت بعثة الصندوق وقامت بدراسة دقيقة لميزانية السنة المنصرمة، ومجريات سير التنمية الاقتصادية. وقد تبين لهذه اللجنة مدى إخلاص الأردن وتقيده ببرنامج التصحيح الاقتصادي السابق الذي قدمه الصندوق.

أمَّا الميزانية الجديدة، فقد أدخل عليها عوامل جديدة تستحق الدراسة والمتابعة وكيفية تنفيذها ودمجها في الميزانية، وهذه العوامل هي: برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي ورد في رسالة الملك عبد الله بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٥م وكلَّف بها رئيس الوزراء علي "أبو الراغب" لتنفيذ البرنامج خلال فترة قصيرة.

وأمام مجلس الوزراء الآن ما يسمى (رسالة النوايا بين الحكومة والصندوق)، وهي تتعلق بالاتفاق على (برنامج اقتصادي جديد)، ويطلب الصندوق كعادته في هذه الرسالة تحرير بعض أسعار السلع على أساس أسعارها العالمية، ورفع الدعم عن بعض السلع الأخرى.

وقد ناقشت اللجنة الوزارية المشكَّلة لهذا الغرض الأمور

الخلافية بين الصندوق والحكومة، كما ناقشت اللجنة الإجراءات الحكومية الهادفة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لطلبات الصندوق، خاصة وأن الحكومة لا توافق على بعضها خشية الإثارة والهياج من المواطنين.

وأعدت الحكومة عرضاً جديداً للصندوق يتضمن إجراءات مخفَّفة في مجال تحرير الأسعار ورفع الدعم، بحيث يكون تأثير هذه الإجراءات محدودا على أبناء المجتمع، ولا تؤثر على شرائح الطبقات الفقيرة.

ويأتي تشكيل هذه اللجنة (اللجنة الوزارية برئاسة أبو الراغب) على خلفية المشاورات المكثفة التي جرت بين الحكومة وصندوق النقد الدولي الهادفة للتوصل إلى اتفاق جديد يتيح للأردن جدولة ديونه الخارجية والتي تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة.

ولقد بدأت الحكومة مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي لتحديد الأهداف الخاصة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي سيجدد للعامين القادمين، وبشكل يمهد لمفاوضات جدولة الديون المترتبة على المملكة مع نادي باريس الدولي والتي بدأت

في تموز عام ٢٠٠٢م.

إنَّ الأردن دفع في الفترة الأخيرة من ١٩٩٠م – ٢٠٠١م مبلغ (٢٣٨٠) مليون دينار، أي ما يساوي ٤٤% من مديونيته الخارجية التي كانت قائمة في مطلع سنة ١٩٩٠م حين بدأت عنده مخططات التصحيح، دون أن تنقص هذه المديونية بل زادت قليلاً، وما زالت التزاما مرهقاً في عنق الأردن واقتصاده.

تقوم الدول الدائنة ووكيلها صندوق النقد الدولي بفرض شروط على الدول المدينة حيث تعلق موافقتها على الجدولة بقيام البلد النامي برزمة مترابطة من الإصلاحات الاقتصادية التي صارت (برنامج التصحيح الاقتصادي).

وأبرز ما في هذه الإصلاحات من خطورة هو إصرار الصندوق على أن تحرر الدول المدينة تجارتها الخارجية، أي تبيح الاستيراد دون قيود كمية أو إدارية مع تخفيض الرسوم الجمركية، وهذا مما يزيد الأمور سوءاً.

إنَّ برنامج التصحيح المقبل في الأردن، والذي يركز على تقليص عجز الموازنة، إنَّما يكون من خلال اعتماد أُطرٍ جديدة

تحقق هذه الغاية. بيد أنَّ العجز المطلوب تخفيضه لا يُغطى من المنح، وإنَّما يستند إلى جملة من إجراءات التصحيح داخل الموازنة بعيداً عن أية مساعدات إضافية، بناء على برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في مجالي التعليم والصحة.

ويعتبر برنامج التحول الاقتصادي الجديد مكملا للبرنامج الذي بدأت الحكومة تطبيقه منذ سنة ١٩٩١م، حيث إنَّ الأوضاع الاقتصادية في الأردن تستدعي تجديد العمل بالبرنامج لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي. (كما يقولون) والحكومة الآن تواصل مساعيها من أجل تأمين التمويل اللازم لمشاريع خطة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث وضعت كل وزارة برامجها التنفيذية ليُصار إلى البدء بها حال توفر التمويل. وقد تم البدء بمشاريع التدريب المهني والدخل التكميلي ومشاريع التربية والتعليم والصحة والأشغال العامة وخطط تنمية المحافظات... ولكن من أين؟ تتمثل مصادر التمويل هذه في المساعدات الإضافية التي خصصتها الولايات المتحدة للأردن والتي تنتظر مصادقة الكونغرس عليها، كما تم تخصيص جزء من المساعدات الأوروبية للأردن العام الحالي لمشاريع برنامج التحول، إلى جانب مساعدات أخرى إضافية حُوِّلت لتلك المشاريع،

إضافة إلى إفراد جزء من عوائد التخاصية لهذا الغرض.

وقد أوردت وكالة الأنباء الفرنسية أنَّ صندوق النقد الدولي أصدر بياناً أعلن فيه تمديده لبضعة أسابيع اعتمادَ تمويل ممنوح للأردن لمدة ثلاث سنوات، لتمكينه من إدماج التدابير الاقتصادية الجديدة في البرنامج. كما أنَّ الصندوق قد مدد البرنامج الذي تصل قيمته إلى (١٦٠) مليون دولار حتى ٣١ أيار عام ٢٠٠٢م وكانت مدته ستنتهي في ١٤ نيسان من العام نفسه.

هذه الفترة الإضافية ستتيح استعراض الأداء الاقتصادي للأردن، مع الأخذ في الاعتبار العناصر الجديدة كخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، وأنَّ التقويم النهائي للبرنامج الاقتصادي الأردني من قبل فريق من صندوق النقد الدولي يفترض أن ينتهي في الأسابيع المقبلة.

وبتاريخ ١٧ آذار عام ٢٠٠١م قال إحسان منصور نائب مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي ورئيس أحد وفود الصندوق: إنَّ استنتاجات صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الأردني ستكون إيجابية، وستدعم

الأردن لدى نادي باريس.

ومن الجدير بالذكر أنَّ التقويم الإيجابي لصندوق النقد أمرٌ لا بدَّ منه حتى تتمكن الدول من طلب تخفيف ديونها للدول الدائنة في إطار نادي باريس.

ويتبيّن من وضع الأردن الاقتصادي منذ ارتباطه بصندوق النقد الدولي، والتزامه بالتقيد ببرنامج التصحيح الاقتصادي، الذي يفرضه الصندوق ويقوم بتنفيذه، يتبيّن أنَّ اتباع هذه السياسة قد أدى بالأردن إلى تراجع في النمو الاقتصادي كما أدى إلى تفاقم البطالة، حيث انعكس اتباع هذه السياسة على الطبقة الفقيرة.

إنَّ تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، والحاجة لإعادة جدولة الديون أوجب على الأردن اللجوء إلى كل من نادي باريس ونادي لندن. إذ إنَّ التفاوض مع هذين الناديين لا يكون مثمراً إلا بمباركة الصندوق والبنك الدوليين للتزود بما يسمى (شهادة الصندوق بسلامة الأوضاع)، أو ما اصطلح على تسميته (شهادة حسن السلوك). وللحصول على هذه الشهادة يجب على الأردن الخضوع لبرنامج تثبيت وتكييف هيكلي يباركه

الصندوق والبنك معاً.

ولقد أبرم الأردن اتفاقات معهما – أي مع الصندوق والبنك الدوليين – في الفترة ما بين ١٩٨٩م حتى نيسان من العام الحالي ٢٠٠٢م من خلال ثلاثة برامج تصحيح.

ويتبيّن من إجراء دراسة تحليلية للأوضاع الاقتصادية في عينة تتكون من (٧٤) دولة من ضمنها الأردن التزمت بترتيبات الصندوق أن تلك الدول عموما عانت وتعاني بسبب تطبيق برامج الصندوق من انحسار الأنشطة الاقتصادية، وتفاقم اختلال موازين المدفوعات، وتراجع مستوى النمو الكلي، وازدياد حدة المديونية، وتعثر السياسات المالية المتبعة.

كما يتبين أنَّ برامج التصحيح حسب الدراسة قد أخفقت في بلدان عديدة. ولكن هناك نجاح محدود في الأردن حسب رأي القائمين على الصندوق. منها أهداف مالية ونقدية، ولكنَّ تحقيقها تم بكلفة اجتماعية واقتصادية مرتفعة على حساب الفقراء وذوي الدخل المحدود. إذ أُرهقوا وحُمِّلوا أعباء فوق طاقتهم، بسبب عدم تعويضهم عن إلغاء الدعم، وإطلاق حرية الأسعار، وجمود الأجور، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب

عدم تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومُطَّرِد.

يقول الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس الأعيان: (من الأخطار التي تعرضنا لها جراء خضوعنا لإملاءات المجتمع الدولي، أننا أصبحنا رهينة تاريخ الإسراف والإدارة العقيمة التي جعلتنا معتمدين على بقية العالم).

ويقول: (إنَّ اقتصادنا كان في العقود الثلاثة الأخيرة قائما على التحويلات الخارجية والمساعدات والقروض الميسرة من بقية العالم على مستوى غير مسبوق. إذ إننا اعتمدنا على العالم الخارجي لتمويل الموارد، واستعملنا هذه الموارد عموما بطريقة ضعيفة وغير فعالة إلى درجة أننا فشلنا في توجيه هذه الموارد بصورة مناسبة نحو التعليم عالي النوعية والقادر على تهيئة المواطنين لاغتنام الفرص من أجل التقدم. كما أننا أبطأنا في إصلاح إسهام القطاع العام المترهل وغير الكفؤ (الكفي) في اقتصادنا). وقال: (إننا فشلنا في إنشاء جهاز مدني وقضائي قادر على لعب الأدوار الجوهرية في تطوير اقتصاد سوق عصري منفتح).

وقال أمين عام وزارة المالية: (تشير نتائج الدراسات

الصادرة حديثا إلى أنَّ تخفيض عجز الموازنة العامة – وهو الهدف الذي تسعى السياسة المالية لتحقيقه – ينبغي أن يتم من خلال تقليص الإنفاق العام وخاصة الجاري منه. والمتتبع للتصحيح المالي يلاحظ أنَّ ضبط النفقات العامة تركز على تخفيض النفقات الرأسمالية وليس على النفقات الجارية، حيث يؤكد ذلك تدني نسبة الإنجاز في النفقات الرأسمالية خلال الأعوام الأخيرة والتي بلغت حوالي ٩٠% من القيمة المقدرة في قوانين الموازنة العامة. مؤكدا وجود محددات تحول دون إمكانية التوصل إلى ضبط النفقات الجارية بالقدر المطلوب. ويُعدّ سداد الأقساط والفوائد المترتبة على الاقتراض الخارجي أحد هذه المحددات، إلى جانب وجود بعض أنواع النفقات التي تفتقر إلى المرونة في الأجل القصير ومنها: بنود الرواتب والأجور والعلاوات ونفقات التقاعد ونفقات مستلزمات تم إبرام عقودها سابقا وذلك ضمن النفقات الجارية، عدا نفقات المشاريع التي بوشر في تنفيذها ضمن النفقات الرأسمالية.

وتعمل هذه الوزارة على إصلاح أنظمة التقاعد وتخفيف أعباء المديونية الخارجية من خلال هيكلتها وشراء جانب منها بسعر خصم مناسب، ومبادلة جانب آخر بمشاريع تنموية

واستثمارات واستملاكات محلية.

ويقول: لا بدَّ من رفع مستوى النمو الاقتصادي إلى معدلات أعلى من النمو السكاني[1]، ومواصلة جهود تطوير البيئة التشريعية لتنسجم مع التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والأجنبي[2]).

ويقول الدكتور منير حمارنة (أحد الاقتصاديين):

(إنَّ الحكومة أعلنت أنَّها على وشك توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لبرنامج تصحيح اقتصادي جديد، وهو سيكون البرنامج الثالث الذي يبرمه الأردن مع الصندوق. والهدف الرئيسي لهذا الاتفاق كان وما زال وسيبقى إعادة جدولة الدين الخارجي. ويدفع الأردن سنوياً جدولة ديونه (٨٠٠) مليون دولار).

وأضاف: (إنّه لدى تقييم البرنامجين السابقين، يتضح أنَّ معدل المديونية الخارجية بقي مرتفعا في الأرقام المطلقة، وأنَّ الانخفاض الذي حصل في بعض السنوات لم تنتجه الإجراءات

[1] إشارة إلى نظرية مالثوس التي تحدثنا عنها.

[2] تسارع التشريعات الاقتصادية المتتالية كلما طلبت المؤسسات الدولية.

الاقتصادية بل نجم عن شطب بعض الدول لجزء من ديونها على الأردن، وقيام الأردن بشراء بعض ديونها بأسعار منخفضة).

ويقول حمارنة: (ثبت بالدليل القاطع أنَّ العجز التجاري في جميع سنوات برنامج التصحيح كان أعلى بكثير مما كان مقدراً، وفي بعض السنوات كان ضعف ما هو مقدر. وبالتالي فالعجز التجاري هو أحد أسباب استمرار المديونية الخارجية). ويضيف قائلاً: (إنَّ الإجراءات التقشفية والانكماشية أدت إلى تراجع معدل الاستثمار، حيث انخفض من حوالي ٣٠% إلى ما يقرب من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي ساهم في انخفاض معدلات النمو، وزيادة معدل الفقر والبطالة الذي شهد ارتفاعا ملموساً منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر).

كما بيَّن حمارنة: (إنَّ شروط صندوق النقد الدولي ساهمت في حدوث تراجع اقتصادي حاد في البلاد. وفي مقدمة هذه الشروط التخاصية، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث لم ينجح القطاع الخاص في أن يكون بديلاً للقطاع العام، كما تم استثمار عائدات التخاصية في معظم الحالات في

مشاريع ليست مدرة للدخل. الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي). كما دعا حمارنة إلى (إعادة النظر في السياسة الاقتصادية أولاً بهدف إخضاع السياسات والإجراءات المطلوبة من قبل الصندوق ومنظمة التجارة العالمية لمصلحة تطوير الاقتصاد الوطني، وليس بهدف الارتباط الانفتاحي بالاقتصاد الخارجي، رغم النتائج السلبية المترتبة على ذلك).

أمَّا نحن فنقول: إنَّ تحرير الاستيراد الذي تعمل الدولة جاهدة لتطبيقه والذي تنص عليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع أمريكا وغيرها من الدول إنَّما يزيد الأمر سوءاً، لأنَّ المديونية الخارجية تنشأ أصلا عن المبالغة في الاستيراد، فالتصدير لا يتناسب مع الاستيراد ولا بحال من الأحوال سواءً من ناحية كمية السلع والخدمات المستوردة، أو من ناحية جودتها وقدرتها التنافسية، وصناعات البلد المصدرة بحاجة لسلع الإنتاج وللتكنولوجيا المطوَّرة. فكل ذلك يجعل الفارق شاسعاً بين صادراتنا وما نستورده من السلع والخدمات. فيتراكم العجز، وتتصاعد الديون، لأنَّه يوجد ارتباط وثيق بين زيادة العجز وزيادة المديونية.

ولذلك فإننا نرى صندوق النقد الدولي يصرّ في شروطه وبرنامجه التصحيحي على فتح أسواق البلد للاستيراد دون قيود. ومقابل ذلك يضمن الصندوق للدول المتقدمة أن تظلّ الأسواق في الدول النامية مفتوحة أمام صادراتها. فيكون الصندوق قد قدَّم للدول المتقدمة خدمتين: إحداهما استمرارية المديونية وتصاعدها وتراكم الجدولة، وثانيتهما فتح باب الاستيراد بِحُريَّة.

ثم إنَّ الضغط على الموازنة يزيد في عجز الموازنة فيترتب على ذلك زيادة الضرائب والرسوم والتقليل من النفقات، أي اتباع سياسة انكماشية في موارد الموازنة، وكل ذلك ينعكس على الطبقة الكادحة. فبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يفرضه الصندوق وتلتزم الدولة المدينة بتنفيذه، نتيجته الحتمية الفقر.

وحرية الاستيراد هذه التي يفرضها الصندوق تعني وجود ضمانة لدخول السلع والأموال المستثمرة، وضمان تنقل أرباحها. يقابل ذلك رفع الحماية عن صناعات وصادرات البلد. فتتدهور أحوال الصناعات المحلية، ويصيبها الكساد حتى تضطر إلى إعلان إفلاسها وإقفال أبوابها، كما هو حاصل الآن في مئات المشاريع والمنشآت الصناعية الأردنية.

وأخيراً: وبعد أن تم التوقيع رسمياً بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٣م على برنامج التصحيح الاقتصادي الجديد الذي فرضه صندوق النقد الدولي، وقَبِلَ به الأردن بالشروط التي وضعها الصندوق كاملة غير منقوصة، أعلن صندوق النقد الدولي عن تقديم قرض للأردن بمبلغ (١١٣) مليون دولار، كما أعلن البنك الدولي أيضاً عن تقديم قرض للأردن بمبلغ (١٢٠) مليون دولار.

وبعد ذلك مباشرة أي بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٧م غادر الأردن وزير المالية الأردني (ميشيل مارتو) إلى باريس على رأس وفد يضم في عضويته د. أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني و د. محمد أبو حمور أمين عام وزارة المالية والسيدة هالة لطوف أمين عام وزارة التخطيط وعدد من موظفي وزارة المالية.

وبدأ الوفد في باريس بالمفاوضات مع أعضاء نادي باريس الدولي من أجل جدولة الدين الخارجي المتراكم على الأردن والذي يبلغ في مجموعه سبعة مليارات دولار.

ويؤكد المسؤولون الأردنيون أنَّ اللجوء إلى الخضوع والالتزام بهذا البرنامج كان بسبب حاجة البلاد إلى إعادة جدولة ديونه الخارجية لنادي باريس الدولي.

ومن المعروف أنَّ لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروطاً معروفة، يجب الالتزام بها وتنفيذها من قِبَلِ الجهة التي ترغب في إعادة جدولة ديونها الخارجية. وهذه الشروط تعتبر تدخلاً مباشراً في إدارة الاقتصاد الأردني، حتى إنَّها في معظم الحالات تشكل البديل للسياسة الاقتصادية الوطنية. وتعتبر هذه الشروط حزمة واحدة، وليس من حق أحد اختيار ما يشاء منها، ورفض ما لا يراه مناسباً. وإنَّ إعادة هيكلة الاقتصاد بموجب شروط صندوق النقد الدولي تعني وضع هذا الاقتصاد على طريق اقتصاد السوق، والعمل على تقليص أو إلغاء دور الدولة الاقتصادي.

لقد استهدف البرنامجان السابقان للتصحيح الاقتصادي – بدأ الأول منهما في مطلع التسعينات وانتهى عام ١٩٩٨م، وانتهى الثاني في مطلع العام ٢٠٠٢م – تخفيض المديونية الخارجية وتخفيض عجز الموازنة العامة. ولكن ذلك لم يتحقق منه شيء، وإنّما ازدادت معدلات الفقر والبطالة، وشهدت البلاد تراجعاً ملموساً في متوسط الدخل الفردي وانخفاضاً في معدلات النمو، ومرّ الاقتصاد الأردني بواحدة من أصعب حالات الركود، وبقي مستوى المديونية الخارجية مرتفعاً، حيث بقيت سبعة

مليارات دولار، وبقيت خدمتها تستنزف ما يقرب من ربع كامل الموازنة العامة سنوياً، في حين بلغت خدمة الدين العام الداخلي والخارجي ما يقرب من ثلث الموازنة سنوياً.

هذا مع العلم أنَّ المصدر الرئيس للمديونية الخارجية يتكون من عجز التجارة الخارجية أي من الفرق بين الصادرات والواردات، حيث يبلغ سنويا ما يقرب من مليار ونصف المليار دينار أردني، كما أنَّه لا يمكن التدخل في التجارة الخارجية بسبب العضوية في منظمة التجارة الدولية، وبسبب شروط تحرير التجارة.

ولذلك فإنه يتم تغطية عجز الموازنة بأحد أسلوبين أو بكليهما معاً: أولاً، بتخفيض الإنفاق العام، وهذا يطال في الدرجة الأولى السلع الاستهلاكية الضرورية للمواطن، مثل رفع أسعار الخبز والمحروقات، وثانياً، بزيادة الإيرادات العامة عن طريق فرض المزيد من الضرائب والرسوم.

يضاف إلى ذلك تطبيق سياسة الخصخصة، لا سيما خصخصة المرافق العامة كالماء والكهرباء والمواصلات، وخصخصة بعض الصناعات الهامة ما فسح المجال لزيادات

هائلة في الأسعار.

ولذلك فإنَّ أبرز سمات برنامج التصحيح الاقتصادي الجديد هي: زيادة الضرائب غير المباشرة خاصة ضريبة المبيعات، ورفع أسعار العديد من السلع عن طريق إخضاعها لمعدلات محددة من ضريبة المبيعات، كما ينص البرنامج الجديد على إعادة هيكلة المشتقات النفطية، وذلك عن طريق فرض ضريبة مبيعات معدلها ٢% عليها جميعاً.

وهكذا فإنَّ السمة المميزة للبرنامج الجديد، الذي جرى التوقيع عليه، هي ارتفاع في الضرائب دون أن يقابلها دخل فردي مناسب. وبالتالي تقليص القوة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي سيدخل الاقتصاد الأردني في حالة من الركود بدلاً من المساعدة على الخروج منها.

ويقول الوزير المذكور (مارتو) إنَّ الأردن تمكن من التوصل إلى اتفاق تم توقيعه مساء (٢٠٠٢/٧/١٠م) بشأن إعادة جدولة حوالي (١,٢) مليار دولار تمثل الأقساط والفوائد التي تستحق للدول الدائنة الأعضاء في النادي خلال الفترة من ٢٠٠٢/٥/١م وحتى نهاية ٢٠٠٧م.

إنَّه وإن كانت هذه هي المرة السادسة التي يقوم فيها الأردن بجدولة ديونه الخارجية، لكنها المرة الأولى التي يقوم فيها النادي بجدولة ديون دولة لفترة تتجاوز مدة برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع الصندوق، حيث تمكَّن الأردن من تغطية مدة التصحيح الاقتصادي التي تمتد لمنتصف عام ٢٠٠٤م وكذلك فترة ثلاث سنوات ونصف أخرى بعد البرنامج لتشمل إعادة جدولة أعباء خدمة الدين للدول الأعضاء في النادي حتى نهاية عام ٢٠٠٧م.

كما أشار الوزير إلى أنَّه تم الاتفاق على استغلال ٣٠% من رصيد مديونية هذه الدول كحد أقصى بمبادلات الدين مقابل استثمارات أو مشاريع تنموية يتفق عليها ثنائياً مع الدول الأعضاء المعنية.

ومن الجدير ذكره أنَّ هناك خمس شركات فرنسية كبرى تعمل في الأردن أهمها: شركة (لافارج) التي تمتلك حصة كبيرة في شركة الإسمنت، وشركة (ليما) للمياه، وشركة (فرانس تيليكوم) التي تعمل مع شركة الاتصالات الأردنية. إذ تستثمر هذه الشركات في الأردن ملايين الدولارات كانت قروضاً

لفرنسا، وتمت إعادة جدولتها وشراؤها مقابل استثمارات في الأردن... (عن جريدة (الأردن) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٧م).

لقد تعزز موقف الأردن في محادثاته مع الدول الأعضاء في النادي بناء على التقرير المقدم من صندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة برنامج التصحيح الاقتصادي السابق، والذي غطى الأعوام الثلاثة الأخيرة، والإشادة بجهود الحكومة التصحيحية في مختلف المجالات. والإشادة بالجهود التصحيحية للحكومة الأردنية لا تعني أن البرامج التصحيحية أخرجت الأردن من أزمته الاقتصادية، ولا تعني التقدم الاقتصادي في الأردن. بل تعني هذه الإشادة التزام الحكومة الأردنية بشروط صندوق النقد الدولي لصالح الدول الدائنة والشركات الأجنبية المستثمِرة، فقد باعت الحكومات الأردنية المؤسساتِ والشركات العامة باسم الخصخصة إلى أفراد وشركات أجانب، وسنّت التشريعات والقوانين التي طلبتها الدول الكافرة لتسهيل استثماراتها وزيادة نفوذها، على حساب فقر أهل الأردن وزيادة الضرائب والرسوم، وتقليل الإنفاق العام على رعاية مصالحهم.

فأيُّ مدحٍ أو ذمٍ من صندوق النقد الدولي وما شاكله من المؤسسات الدولية لأية دولة من دول العالم الثالث ومنها الأردن يكون سببه هو التزام أو عدم التزام هذه الدولة بسياسات هذه المؤسسات، التي تعمل لصالح الدول الكافرة الطامعة في بلاد المسلمين، والتي تعمل بدون انقطاع لمنع انعتاق الدول النامية من التبعية الرأسمالية.

اسمعوا إلى ردِّ الصندوق على مذكرة النوايا المقدمة من الحكومة الأردنية للصندوق، مادحاً إجراءاتها: (ورحب الأعضاء بالإجراءات القوية للتغلب على العجز المالي المستهدف لعام ٢٠٠٢م، والذي لا يمثل فقط التحسن الدائم في الإيرادات الضريبية، بل ويُعدّ خطوة هامة على طريق هدف الحكومة في إلغاء جميع الدعم المخصص للأسعار في المستقبل). فالصندوق يُرحب بزيادة الضرائب وبرفع الدعم عن أسعار السلع.

خاتمة

إنَّنا نخاطب المسلمين في الأردن وفي غير الأردن وبخاصة الساكتين على هذا الواقع الفاسد المزري، ونخاطب مراكز القوى التي تقف إلى جانب الحكام في تطبيق الأنظمة الوضعية على المسلمين، وفي إخضاعهم لأوامر الدول الكافرة، نقول لهم:

هلا تحاكمتم إلى الله، وأذعنتم لشرع الله؟ أما علمتم أنَّ الحلال ما أحلَّ الله وأنَّ الحرام ما حرم الله؟ قال تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ**﴾ وقال تعالى: ﴿**يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ**﴾، أما علمتم أن الربا حرام؟ بينما يوجد في الأردن (٢١) مصرفاً بفروعها المتعددة، كل معاملاتها تقوم على الحرام وكل المشاريع والمعاملات المالية مرجعيتها إلى هذه البنوك وغيرها من صناديق الاستثمار وصناديق التوفير ومؤسسات مالية أخرى.

والتخاصية، التي فتحت الأردن بابها على مصراعيه أمامها، تقوم على تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، مع أنَّ الملكية العامة في الإسلام هي ملك للأمة يحرُم بيعها أو إعطاء امتيازات

بشأنها لأيٍّ كان. فذلك كلُّه حرام شرعاً. فكيف وقد تملَّكها أجانب من أعداء الأمة الكفار؟ مثل مؤسسات الإسمنت والبوتاس والمنغنيز والفوسفات ومثل الموانئ والأنهار.

أما علمتم أنَّ كنز المال وتكديسه في البنوك حرام شرعاً، وأنَّ الاحتكار في الإسلام حرام، وأن الشركات المساهمة، وشركات التأمين كلها حرام؟ فماذا بقي من المعاملات المالية والاقتصادية حلال ومُسيّر بالأحكام الشرعية؟

خالفتم في معاملاتكم أوامر الله، وتجرّأتم على أحكام الله بقولكم إنها لا تصلح لهذا الزمان. فلا أنتم متقيدون بشرع الله، ولا أنتم مالكون لعزتكم وكرامتكم. وتركتم أموال المسلمين ومقدراتهم وثرواتهم نهباً لأعدائهم الكفار، وجعلتم أبواب بلادهم مشرعة للأجانب دون رقيب.

وإننا نذكّركم بأنَّ النظرة إلى العيش في هذه الحياة الدنيا من وجهة النظر الرأسمالية، تعني فصل الحياة عن الدين، وقطع الصلة بالله، وإنكار اليوم الآخر والحساب والجزاء. فلم يبق بعدئذٍ إلا الدوافع الغريزية فقط لتتحكم في الإنسان وتفرض عليه سلوكه

في الحياة. فالمال والجنس لهما الأولوية في تصرفات هذه القطعان البشرية. حيث أطلقوا للإنسان العنان باسم الحريات، ومنها الحرية الاقتصادية (حرية التملك)، فأخرجوا الإنسان عن إنسانيته، وتهاوت القيم وأُهينت الكرامة وأُلغيت الضوابط، وتمثَّل هذا، بأوضح صورة، في الاستعمار القديم. ثم جاء الاستعمار الجديد بأساليب أكثر خبثا وخداعاً يلبس فيها ثوب العولمة والتخاصية لنهب ثروات المسلمين، ويدمر بلادهم ويقتل أبناءهم باسم "مكافحة الإرهاب". الرأسمالية الغربية مبدأ له وجهة نظر معينة عن الحياة ينبثق عنها تشريعات وقوانين لتحقيق ممارسة الحريات الأربع. وهذه الحريات الأربع إنَّما تستمتع بها فئة قليلة من المتنفذين ومن أصحاب رؤوس الأموال الضخمة المتحركة. بينما هناك مئات الملايين من البشر لا يذوقون للحرية طعماً، ولا ينعمون حتى برغيف خبز يسدّ جوعهم أو بثوب يستر عُريهم.

إنَّ المبدأ الرأسمالي، رغم شعاراته البرّاقة، يُقرّ الطبقية ويشجّع العنصرية، ويمارس العبودية والمعاملات الوحشية مع

الشعوب الضعيفة للهيمنة عليها ونهب ثرواتها.

وإنَّ معظم الشعوب تئن تحت كابوس الرأسمالية، وتصرخ من ظلمها ووحشيتها المادية. فكيف يرفع هذا الكابوس ومتى يتم التخلص منه؛ لتسير الإنسانية في مسارها الصحيح، لا ظلم ولا استعباد، ولا فقر ولا جوع، ولا ذلّ ولا هوان؟

إنَّ مُشرِّعي القوانين في النظم الرأسمالية المطبقة الآن، وإنَّ واضعي النظريات الاقتصادية ابتداء ليقوم عليها البناء الاقتصادي الرأسمالي، أمثال آدم سميث وريكاردو، ومن جاء بعدهما ممن أدخلوا تفسيرات وتطويرات لهذه النظريات، إنَّما وضعوها حسب رؤيتهم المنصبَّة على المال والنفعية فقط، دون النظر لأيّ اعتبار آخر. فلم يراعوا طبيعة الإنسان بغرائزه وحاجاته العضوية، الذي يجب أن يكون التشريع لمصلحته، ولحلِّ مشكلاته ورعاية شؤونه، والمحافظة على كرامته.

وكون التشريعات الغربية والنظريات المتتالية، التي أتوا بها، تجرَّدت من النظرة إلى الإنسان باعتبار إنسانيته، جاءت جافة جامدة، لا تتواءم مع فطرته التي خُلق عليها، إلى حدٍّ أنها لم

تؤمن لمئات الملايين لقمة العيش. ناهيك عن أنَّ هذه التشريعات والنظريات لم تضمن للإنسان الطمأنينة النفسية في الدنيا، ولا تُجيبه عن مصيره بعد الموت.

فكان الخلل ابتداءً قد جاء من منطلق تفكيرهم وهو عقيدة فصل الدين عن الحياة. حيث انطلقوا في تفكيرهم وتشريعاتهم من هذه العقيدة التي تحمل غريزة التدين، الغريزة التي ميّزت الإنسان عن الحيوان... وإلا فما معنى أن يوصي إنسان بتركته التي تبلغ الملايين للكلاب والحيوانات، والناس حوله يتضوَّرن جوعاً؟... وما معنى أن يضع إنسان قنبلة في طائرة تسافر فيها أمُّه، لكي يقتل أمَّه مع الركاب فيأخذ التأمين على حياتها؟... وما معنى أن تُنفَق الملايين من الدولارات على الرياضيين والمباريات الرياضية، وعلى المهرجانات والنوادي الليلية الماجنة، بينما ملايين البشر يموتون جوعا؟! هذه هي الرأسمالية، أمّا **الإسلام** فقد جاء رسالة عالمية خالدة إلى الناس كافّة، يقوم على أساس ثابت صحيح، وهو الإيمان بالله الخالق المدبر والإيمان بأن القرآن كلام الله، وأن محمدا رسول الله أرسله الله

تعالى إلى الناس كافّة ليخرجهم من الظلمات إلى النور، ومن عبادة العباد إلى عبادة ربِّ العباد، وليضمن لهم حياة سعيدة في الدنيا وفوزاً في الدار الآخرة.

ومن هذه العقيدة الموائمة لفطرة الإنسان والمقنعة لعقله انبثقت التشريعات، التي تنظم علاقته بربه وبنفسه وبغيره، فنظمت غريزة التدين بالعقيدة والعبادات، ونظمت غريزة النوع بأحكام الزواج وغيرها، ونظمت غريزة البقاء والحاجات العضوية بأحكام الملكية وغيرها، فحرّم الإسلام الربا وكنز المال، وشرع أحكاماً لتوزيع الثروة بين أفراد الرعية لكي لا يبقى المال محصوراً في أيدي الأغنياء. وشرع أحكاماً لبناء مجتمع يقوم على التكافل والتراحم.

لقد انهارت الاشتراكية على أيدي الرأسماليين وبخاصّة الأمريكيين، وكان من أبرز أسباب انهيارها ضعف النظام الاقتصادي فيها وفساده، وها هو اقتصاد أمريكا زعيمة الرأسمالية قد بدأ ينخره الفساد، وها هي ديمقراطيتها قد بدا عوارها للعيان. وها هي غطرسة أمريكا لا تخفى على أحد. وأصبح

عجز الرأسمالية عن ضمان الحياة الآمنة الكريمة لشعوبها وللعالم يُشير إلى بداية انهيارها، إلا أنَّ انهيارها التام منوط بظهور الإسلام على أيدي أبنائه العاملين المخلصين، ذلك المبدأ الذي أنزله الله تعالى هدى ورحمة للعالمين، وهو المبدأ الوحيد الذي سينقذ البشرية من ظلمات المبادئ الوضعية وظلمها إلى نور الإسلام وعدله.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ﴾

وقال تعالى: ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا ٨١﴾.